

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9452

الأربعاء، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد فييرا	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألمانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الكعبي
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد أونانغا ندياي
	غانا	السيدة أوبونغ - ننتيري
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

مشاركة المرأة في السلام والأمن الدوليين: من النظرية إلى التطبيق

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2023/725)

رسالة مؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة

للبعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/2023/733)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالخطبة وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-31936 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

مشاركة المرأة في السلام والأمن الدوليين: من النظرية إلى التطبيق

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2023/725)
رسالة مؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبرازيل
لدى الأمم المتحدة (S/2023/733)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب الحار بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعة المستوى. إن حضورهم في هذه الجلسة اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة أمام المجلس.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، تركمانستان، تركيا، تشيكيا، تونس، تونغوا، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سيراليون، شيلي، العراق، غواتيمالا، غيانا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لاوس، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، منغوليا، ميانمار، ناميبيا، النمسا، الهند، مملكة هولندا، اليمن، اليونان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أَدْعُو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة

سيما سامي بحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيدة غليفانيا ماريا دي أوليفيرا المديرية العامة لمعهد ريو برانكو وممثلة البرازيل بصفتها الجهة الضامنة لطاولة الحوار من أجل السلام بين حكومة جمهورية كولومبيا وجيش التحرير الوطني؛ والسيدة هالة القريب، المديرية الإقليمية للمبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو أيضا كلا من سعادة السيدة ستيلارونر - غروياتشيتش، سفيرة الاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الجنسانية والتنوع؛ وسعادة السيدة ناصرية العرجة فليتي، نائبة المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/725، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن، والوثيقة S/2023/733، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش. الأمين العام (تكلم بالبرتغالية؛ وقدمت الأمانة العامة نصا بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن هذه المسألة الحيوية، وعلى تذكيرنا بالإسهام الرئيسي الذي قدمته بيرثا لوتر لميثاق الأمم المتحدة وحقوق المرأة.

(تكلم بالفرنسية)

سيكون العديد من المشاركين هنا اليوم قد زاروا المعرض القائم خارج مقر الأمم المتحدة. وبذلك يكونون قد شاهدوا صور النساء اللواتي يجسدن الخطة التي ناقشناها اليوم - نساء يكافحن الظلم وبينين السلام ويتبوأن مكانهن الصحيح على طاولة المفاوضات. إنها لمحّة

والعدالة والحقوق في جميع أنحاء العالم. ولكن لا يزال هناك عدد كبير جدا من المنظمات النسائية التي تكافح من أجل تمويل عملها الأساسي مع ارتفاع الإنفاق العسكري. إن عددا كبيرا جدا من مرتكبي العنف الجنسي طلقاء، والكثير من عمليات السلام تستبعد النساء. ومن بين 18 اتفاق سلام تم التوصل إليها في العام الماضي، لم يكن هناك سوى اتفاق واحد وقعته أو شهدت توقيعه ممثلة لجماعة أو منظمة نسائية. وعلى الرغم من بذلنا لقضارى الجهود، لم تمثل النساء سوى 16 في المائة من المفاوضين أو المندوبين في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها.

إننا نعيش في عالم يُهيمن عليه الرجال وتطغى فيه الثقافة الذكورية. وتشكل قرون من السيطرة الذكورية عقبة هائلة أمام المساواة بين الجنسين، وبالتالي أمام ثقافة السلام. وفي جميع أنحاء العالم، تتعرض حقوق المرأة للهجوم، وكذلك الأشخاص الذين يدافعون عنها. وأفادت سبع نساء على الأقل ممن قدمن إحاطات إلى المجلس في العام الماضي بأنهن يواجهن أعمالا انتقامية لقيامهم بذلك. إن العنف ضد المرأة، سواء على الإنترنت أو خارجها، متوطن ويشكل حاجزا هائلا ومثبطا للمشاركة في الحياة المدنية والسياسية. وبالمعدل الحالي للتقدم، سيستغرق الأمر ما يقرب من نصف قرن آخر قبل أن تُمثل المرأة تمثيلا عادلا في البرلمانات الوطنية. ومعالجة هذا الأمر ليس منة للمرأة. إنها مسألة حقوق وعدالة وبرagamاتية. إن الوقوف مع النساء أمر جيد للعالم. إننا نعلم أن العمليات التي تشارك فيها النساء تؤدي إلى سلام أكثر ديمومة. ونذكر أن من المرجح أن تزيد البرلمانات التي تضم عددا متساويا من الجنسين الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، والحد من الفساد.

هناك خيوط من الأمل. ويظهر تقرير هذا العام (S/2023/725) الممارسات الجيدة وقصص النجاح في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من جميع أنحاء العالم - من المساواة بين الجنسين في مفاوضات السلام في كولومبيا إلى تقديم مرتكبي العنف الجنسي في العراق والجمهورية العربية السورية وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى العدالة.

سريعة عن المساهمة الهائلة التي تقدمها المرأة لتحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء العالم وشهادة على قوة القيادة النسائية.

يجب على العالم أن ينتبه، ولا بد له أن يسترشد، لأننا اليوم على حافة الهاوية. فالنزاعات مستعرة. والتوترات تتصاعد، والانقلابات تقع، والسلطوية تتقدم. والتهديد النووي آخذ في الازدياد، وفوضى المناخ توجج التحديات الأمنية، وانعدام الثقة يسم السياسة العالمية ويضعف قدرتنا على الاستجابة. إن الأرقام المتعلقة بالحالة المزرية لعالمنا غنية عن البيان. فقد وصل الإنفاق العسكري مستوى قياسي، كما بلغ النزوح بسبب العنف والنزاعات والاضطهاد مستوى قياسي، وزاد عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن في بلدان مهددة بنشوب القتال بنسبة 50 في المائة مقارنة بعام 2017. وحيث تستعر الحروب، تعاني النساء. وحيثما يسود الاستبداد وانعدام الأمن، تتعرض حقوق النساء والفتيات للتهديد.

إننا نرى هذا في جميع أنحاء العالم. وفي السودان وهايتي، تتعرض النساء والفتيات للوحشية والإرهاب جراء العنف الجنسي. وفي أفغانستان، يؤدي حرمان المرأة من حقوقها الأساسية إلى تدمير الحياة وحرمان الناس من المساعدة المنقذة للحياة. وفي أوكرانيا، تتعرض النساء والفتيات الهاريات من الغزو الروسي لخطر الوقوع فريسة للمتاجرين والمعتدين. وفي الشرق الأوسط، تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالعنف وسفك الدماء والنزوح القسري. النساء والفتيات هن من بين العديد من ضحايا الفظائع الوحشية التي ارتكبتها حماس، وتمثل النساء والأطفال أكثر من نصف ضحايا القصف المتواصل على غزة. تكافح عشرات الآلاف من النساء الحوامل بشدة للحصول على الرعاية الصحية الأساسية.

(تكلم بالإنكليزية)

وتضفي هذه الخلفية القائمة إلحاحا متجددا على الجهود الرامية إلى ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية في السلام والأمن. وبعد مرور ثلاثة وعشرين عاما على اتخاذ المجلس القرار 1325 (2000)، ينبغي أن تكون مشاركة المرأة القاعدة، وليست فكرة ثانوية، ولكن الأمر ليس كذلك. تقود النساء الجهود الرامية إلى تحقيق السلام

كحد أدنى - لتوجيه المساعدة إلى المنظمات النسائية التي تعبئ من أجل السلام. بحلول نهاية عام 2025، تهدف حملة صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني "الاستثمار في المرأة" إلى جمع 300 مليون دولار. وأحث الجميع على أن يدعموا ذلك الجهد.

ثالثاً، إننا بحاجة إلى لكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة على جميع مستويات صنع القرار في مجال السلام والأمن وجميع مستويات الحياة السياسية والمدنية. وهذا يعني الضغط من أجل التمثيل العادل في الحكومات الوطنية والمحلية والحكومات والبرلمانات.

لقد كنت رئيساً للوزراء وزعيماً لحزب سياسي. وأعلم أن الحصص والأهداف والحوافز تحقق الغرض المنشود. إننا بحاجة إلى تشريع قوي وشامل للتصدي للعنف ضد المرأة - سواء عبر الإنترنت أو خارجها - ولوضع حد لإفلات الجناة من العقاب. إننا بحاجة إلى الاستفادة القصوى من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل للدفع من أجل إحراز تقدم بشأن المرأة والسلام والأمن. ويمثل مؤتمر القمة فرصة لإصلاح تعددية الأطراف وتنشيطها حتى تتصدى لتحديات اليوم. واستعداداً لذلك، يضع الموجز السياساتي بشأن الخطة الجديدة للسلام قيادة المرأة ومشاركتها في صميم عملية صنع القرار. وأحث المجلس على النظر بعناية في المقترحات الواردة فيه.

وفي خضم عالم يسوده الفوضى، يداهنا وقت الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000). وربع قرن هو متسع من الوقت لإحراز تقدم. إننا بحاجة إلى تحويل الطاقة والالتزام والتركيز في هذه القاعة إلى تغيير على أرض الواقع وتمويل - لا مزيد من المماطلة ولا مزيد من التباطؤ ولا مزيد من التأخير. إننا بحاجة إلى دعم صانعات التغيير اللاتي نعرض صورهن بغير خارج هذا المبنى، بدءاً من اليوم. فحالة العالم تتطلب ذلك. والنساء والفتيات، عن حق، لا يتوقعن أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

والأمم المتحدة ملتزمة بالعمل مع البلدان لدفع عجلة التقدم بشأن المرأة والسلام والأمن. تدعم عملياتنا النساء وتسلط الضوء على عملهن الحيوي وإعلاء أصواتهن. لقد دعم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني التابع للأمم المتحدة أكثر من ألف منظمة نسائية محلية منذ تأسيسه في عام 2016، وأحرزنا تقدماً نحو تحقيق التوازن بين الجنسين داخل بعثات حفظ السلام. ولكن بشكل عام، عندما يتعلق الأمر بالمرأة والسلام والأمن، يجب على العالم أن يسد الفجوة بين الخطب الرنانة والواقع على وجه السرعة.

وتتضمن هذه المناقشة السنوية بانتظام أطول قائمة من المتكلمين في السنة، ولكن التقدم الملموس بطيء أو راكد أو حتى منكمس. إننا بحاجة إلى تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالكامل، الآن - لأن النساء قد سئمن من استبعادهن من القرارات التي تشكل حياتهن، وكفاهن عدم الاعتراف بعملهن، وكفاهن التهديدات والعنف، وكفاهن الوعود دون الوفاء بها.

وتطالب النساء باتخاذ إجراءات ملموسة لقطع أشواط حقيقية.

أولاً، هذا يعني اتخاذ خطوات لضمان حضور النساء في القاعة لإجراء محادثات السلام. وأشجع الحكومات التي تدعم الوساطة في النزاعات على وضع أهداف طموحة للنساء في أفرقة التفاوض.

ثانياً، هذا يعني توفير التمويل. إذا أردنا أن نقف مع النساء اللواتي يقدن التغيير، وإذا أردنا دعم النساء اللواتي يعانين من النزاعات، وإذا أردنا إزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة، وإذا أردنا أن تحقق المنظمات النسائية الغرض المنشود، فيجب أن نمول ذلك.

ومع ذلك، تظهر أحدث الأرقام أن تمويل المساعدات للمساواة بين الجنسين في حالات النزاع آخذ في الانخفاض. وأحث البلدان التي تقدم المساعدة الإنمائية الخارجية على تخصيص 15 في المائة للمساواة بين الجنسين - ويجب رصد نسبة 15 في المائة من الأموال المخصصة لأعمال الوساطة لدعم مشاركة المرأة. وأدعو أيضاً البلدان التي تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تخصيص 1 في المائة -

أعطي الكلمة الآن للسيدة بحوث.

ونكرر جميع النداءات من أجل الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن، وحماية جميع المدنيين، ووقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، وتقديم معونة إنسانية فورية وغير مقيدة ومستدامة للمدنيين في غزة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك مساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والعودة إلى المفاوضات من أجل تحقيق سلام دائم لكل من الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي الإصغاء إلى أصوات النساء وإفصاح المجال لهن.

إن تركيزنا على الشرق الأوسط يؤكد مرة أخرى حتمية العمل الجماعي المتعدد الأطراف من أجل السلام، الذي يمثله المجلس. لم يكن الأمر أكثر إلحاحاً قط. وسنستمع في وقت لاحق اليوم إلى السيدة هالة القريب، التي ستذكرنا بالأزمة في السودان وبمحنة المرأة هناك. يجب الاستماع إلى شهادتها. إذ تخبرنا نساء كثيرات في السودان وفي أماكن أخرى أنهن يشعرن بأنهن منسيات ولا يُصغى لهن، حيث تحل محل النزاعات الدائرة في عناوين الصحافة النزاعات الجديدة التي تتشب في أماكن أخرى.

ويبرز التقرير المعروض علينا دعوة الأمين العام إلى إحداث تحول حاسم في مشاركة المرأة المجدية في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام على مدى هذا العقد. ويقدم التقرير صورة عن تقلص الحيز السياسي للمرأة في عدة بلدان حيث تتراجع مشاركة المرأة في صنع القرار بشأن السلام والأمن - وهو تراجع في نفس اللحظة التي تشتد فيها الحاجة إلى قيادتها.

ومن بين عمليات السلام الخمس التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها في عام 2022، على سبيل المثال، لم يبلغ تمثيل المرأة سوى 16 في المائة - مقارنة بـ 19 في المائة في عام 2021 و 23 في المائة في عام 2020. وفي عمليات السلام التي تقودها الدول الأعضاء أو غيرها من المنظمات، كانت المرأة غائبة تماماً تقريباً. ويشمل ذلك إثيوبيا وكوسوفو والسودان وميانمار وليبيا. ولا تزال كولومبيا استثناءً إيجابياً، حيث وصلت مشاركة المرأة إلى ما يقرب من التكافؤ في الجولات الجديدة من المفاوضات.

السيدة بحوث (تكلت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض التقرير السنوي للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2023/725) إلى مجلس الأمن. أفعل ذلك بلوعة إزاء الثمن الذي تدفعه النساء والفتيات بسبب الانتشار المقلق للنزاع، والنمو المستمر للميزانيات العسكرية وصعود السلطوية. وأفعل ذلك وأنا أعلم جيداً أنه بينما تتعرض البشرية لأهوال ووحشية، تظل النساء والفتيات مستبعدات إلى حد كبير من صلاحية اتخاذ القرارات، سواء بشأن الحرب والسلام، أو مستقبل بلدانهم أو حتى بشأن أجسادهم. وأنا أفعل ذلك وأنا لا أزال متفائلة ومصممة، لأن حركة حقوق المرأة العالمية لا تردعها الانتكاسات أبداً، لأنها لا تكتسب سوى الشجاعة والاتباع مع كل حالة ظلم ولأنها لا تزال المناصر الأكبر للسلام والأكثر موثوقية.

إننا نجتمع في وقت لم يكن فيه تأثير النزاع على النساء والفتيات أكثر وضوحاً مما هو عليه الآن، ولم يكن الثمن الذي ندفعه جماعياً من خلال ازدياد القيادة النسائية أكثر وضوحاً مما هو عليه الآن، حيث يعاني الملايين والملايين من عواقب حروب الرجال.

وبينما نجتمع، يشهد الشرق الأوسط تصعيداً دراماتيكياً للعنف. وحتى الآن، قتل أكثر من 1 400 إسرائيلي بسبب الهجمات المروعة التي شنتها حماس، وكثير منهم من النساء والأطفال، ولا يزال ما يقدر بنحو 200 منهم رهائن، والعديد منهم من النساء.

وما فتئت غزة تتعرض لقصف مدمر لا هوادة فيه، مما أسفر عن مقتل أكثر من 6 000 شخص، غالبيتهم - 67 في المائة - من النساء والأطفال. وتقدر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن ذلك أدى حتى الآن إلى أكثر من 1 100 أسرة معيشية جديدة تعيّلها نساء؛ وأسفر عن تشريد أكثر من 690 000 امرأة وفتاة من منازلهن، مما يجعلهن أكثر عرضة للعنف. ولكن اسمحو لي أن أكون واضحة - يُدان كل عمل من أعمال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي، إدانةً قاطعةً، بغض النظر عن جنسية الضحايا أو هويتهم أو عرقهم أو دينهم.

في المائة من الوزراء، وكلاهما أقل من المتوسط العالمي. وأرى أن ذلك ليس من قبيل المصادفة. يمكننا زيادة هذه الأرقام من خلال الحصر وبمعالجة العنف السياسي ضد المرأة وخطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي، وكلاهما أخذ في الازدياد.

يتعين أن تكون النساء آمانات. إن العدد المتزايد من حالات التعويض لضحايا العنف الجنسي والاعتراف الناشئ بالاضطهاد الجنساني في المحاكم الوطنية والدولية أمر إيجابي. ومع ذلك، فإن آلاف انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في وثائق الأمم المتحدة سنويا لا تزال تفوق إلى حد كبير عدد الحالات الناجحة في تحقيق العدل بين الجنسين.

إننا بحاجة إلى وضع المساواة بين الجنسين في صميم تخصيص الموارد. لقد انخفضت المساعدات الثنائية لدعم المساواة بين الجنسين في البلدان المتأثرة بالنزاعات في عام 2021، كما سمعنا للتو من الأمين العام. إذ استقرت النسبة المئوية المخصصة للمساواة بين الجنسين كهدف رئيسي عند 6 في المائة، على الرغم من الوعود بتخصيص 15 في المائة أو أكثر. ويأتي هذا الفشل في التمويل في وقت تواجه فيه القدرة على الوصول إلى النساء والفتيات، أو حتى توظيف النساء في تقديم المساعدات الإنسانية، تحديات في بلدان مثل أفغانستان واليمن، مما يضع المجتمع الدولي في معضلة قاسية في سعيه إلى الالتزام بمبادئنا الإنسانية.

وفي ضوء ذلك، يدعو تقرير الأمين العام الحكومات إلى اتخاذ تدابير إضافية لمساعدة المدافعات عن حقوق الإنسان على تيسير إجلاء وإعادة توطين المعرضين للخطر المباشر، ووضع استراتيجيات لتقديم الدعم الطويل الأجل في المنفى. ويسعدني أن أتقاسم معكم أن صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني قدم نافذة تمويل للمدافعات عن حقوق الإنسان في عام 2022 وتمكن من دعم 214 امرأة ومُعاليهم البالغ عددهم 553 شخصا في غضون بضعة أشهر من التشغيل. إننا بحاجة إلى المزيد من هذه الإجراءات.

اسمحوا لي أن أسلط الضوء على خمسة إجراءات تحويلية حتى تكون مناقشة اليوم المفتوحة معلما بارزا، وليس مجرد تكرار ممل. أدعو

وينبغي لذلك أن يحذرنا من أننا، بعد 23 عاما من اتخاذ القرار 1325 (2000)، نفتقر إلى حصر مستكمل وكامل وشفاف وعلني لتمثيل المرأة في محادثات السلام. وحتى في الحوارات الوطنية الواسعة النطاق، حيث ينبغي أن يكون الإدماج أمرا بالغ الأهمية ويمكن تحقيق التكافؤ، انخفض تمثيل المرأة إلى أقل من 40 في المائة، في المتوسط، وفي بعض الحالات، كان أقل بكثير. ولم يتضمن سوى ثلث اتفاقيات السلام الـ 18 التي تم التفاوض عليها في عام 2022 أحكاما بشأن المرأة أو المساواة بين الجنسين.

ويقدم التقرير أمثلة على ما ينجح، لا سيما على المستوى المحلي، حيث قادت النساء مفاوضات ناجحة عبر خطوط التماس لضمان الحصول على المياه والمعونة الإنسانية؛ وتوسطن في إطلاق سراح السجناء السياسيين؛ ومنعن نشوب النزاعات القبلية، وقمن بإيجاد حل لها، وتوسطن في وقف إطلاق النار المحلي ووقف الانتهاكات ضد المدنيين. ويجب تكرار تلك الأمثلة على الصعيد الوطني.

وفي هذا التقرير، تلتزم الأمم المتحدة بالحد الأدنى الأولي المستهدف المتمثل في أن تمثل المرأة ثلث المشاركين في عمليات الوساطة والسلام، وتؤكد من جديد هدف التكافؤ في العمليات السياسية والانتخابية.

وينبغي أن نعترف بأن مشاركة المرأة في حفظ السلام قد ازدادت. وفي العام الماضي، حققت عمليات السلام العديد من الإنجازات. إذ أنشأت محاكم متنقلة لإدانة مرتكبي العنف الجنساني في البيئات المتأثرة بالنزاعات؛ ونشرت أفرقة نسائية للتواصل من أجل التعرف على وضع النساء والفتيات في المناطق النائية؛ وساعدت في إطلاق سراح وإعادة تأهيل مئات النساء والفتيات اللواتي اختطفتهن الجماعات المسلحة؛ وأشركت النساء في العديد من مبادرات السلام المحلية ونقلت مدافعات عن حقوق الإنسان إلى مكان آخر. وينبغي أن نلهمنا هذه الأمثلة. بيد أنه مع سحب عمليات السلام، تصبح قدرة الأمم المتحدة على رصد حقوق المرأة وحمايتها أكثر محدودة.

إننا بحاجة إلى قيادة نسائية الآن. ومع ذلك، ففي البلدان المتأثرة بالنزاعات، لا تشكل النساء سوى 23 في المائة من البرلمانين و 20

العالم، لتذكروا مروعة بمدى السرعة التي يمكن أن تتدهور بها الظروف الإنسانية. فالحالة اليائسة التي نشهدها اليوم تحدث تحت أنظارنا جميعا. يجب إنقاذ جميع المدنيين بسرعة بغض النظر عن مكان وجودهم. ومن الملح أن تحافظ الأطراف المتحاربة على الحد الأدنى من الإنسانية، حتى خلال أسوأ مراحل الحرب.

ويجب على جميع أطراف النزاع أن تبذل، في جميع الظروف، قصارى جهدها لضمان حماية المدنيين والتقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني، ولا سيما في سلوكها أثناء الأعمال العدائية وفي تقديم الإغاثة الإنسانية. كما يتطلب الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني توفير الحماية المتساوية لمختلف النساء والرجال والفتيات، سواء كانوا مدنيين أو مقاتلين أو جرحى أو أسرى حرب.

وفي النزاعات على الصعيد العالمي، تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بتذكير الأطراف باستمرار بقواعد الحرب. والقوانين واضحة - فهي تنص على حماية جميع المدنيين والبنية التحتية المدنية؛ وعدم اللجوء إلى الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة؛ وعدم أخذ الرهائن؛ ومعاملة المحتجزين وأسرى الحرب معاملة إنسانية، والسماح للمنظمات الإنسانية المحايدة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالعمل دون عوائق. إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر للصليب الأحمر، بوصفها منظمة مكلفة بأداء دور وسيط محايد، تعمل بانتظام مع الأطراف لتيسير التوصل إلى اتفاق فيما بينها حتى يتمكن المدنيون من عبور الخطوط الأمامية بأمان، ومعرفة مصير الأشخاص المحرومين من حريتهم وإطلاق سراحهم، وإعادة الاتصال بالعائلات التي فرقها النزاع المسلح.

وبالتفكير في سنتي الأولى كرئيسة للجنة الدولية، رأيت بانتظام الكيفية التي تتضرر بها النساء والفتيات بشكل خطير جراء النزاع. ومع ذلك، فإن الأضرار التي يعانين منها غالبا ما تعتبر هامشية أو غير مفهومة أو معالجة بشكل كاف. ولا يتم توثيق العديد من الانتهاكات ضد المرأة، ولا تزال تعتبر أثرا جانبيا حتميا للحرب. إن واقع هؤلاء النساء هو الذي يجب معالجته على وجه الاستعجال - النساء

جميع البلدان والمنظمات التي تدعم الوساطة ومفاوضات السلام إلى أن تأخذ هذه الأمور على محمل الجد، وأن تفعل ذلك على وجه السرعة.

أولا، يجب أن نضع أهدافا طموحة وقابلة للقياس لمشاركة المرأة المباشرة والمجدية في الوفود وأفرقة التفاوض.

ثانيا، يجب أن نرشح ونعين النساء كوسيطات رئيسيات وخبيرات في الوساطة، وأن نجعل التوازن بين الجنسين وإدراج الخبرة الجنسانية معيارا لأفرقة الوساطة.

ثالثا، يجب أن نخصص ما لا يقل عن 15 في المائة من الأموال لدعم الوساطة لمشاركة المرأة.

رابعا، يجب أن نتبع عدد ونسبة النساء المشاركات مباشرة في عمليات السلام هذه وأن نبلغ عنها علنا في الوقت الحقيقي.

خامسا، يجب أن نكفل أن تكون المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة جزءا أساسيا من اتفاقات السلام.

وفي الختام، أشارك الرئاسة في تكريم ذكرى الناشطة البرازيلية بيرثا لوتز، أبرز مدافعة عن حقوق المرأة من بين الموقعين على ميثاق الأمم المتحدة. إن الحركة النسائية مدينة لها بالامتتان.

وفي الوقت الذي نتكلم فيه، لا تزال النساء يخاطرن بحياتهن في جميع أنحاء العالم وعبر أزماتهم ونزاعاتهم. إنهن يَعتنِينَ بمن حولهن، ويحاولن الأخذ بيد أسرهن ومجتمعاتهن ودولهن إلى السلام. لم يعد بإمكاننا إلا أن نقدم لهن أفضل دعم. إنهن يُظهرن ما ينبغي لنا عمله، وأنا أشيد بمثالهن، تماما كما أشيد بتقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن بوصفه مصدرا للتحفيز والإلهام والعزم على التغيير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بحوث على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة سبولياريتش إيغر.

السيدة سبولياريتش إيغر (تكلمت بالإنكليزية): أشكر جمهورية البرازيل الاتحادية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة. إن التطورات الراهنة في الشرق الأوسط، وكذلك في أجزاء أخرى من

والمسنين وقد يحتجن إلى اهتمام خاص؛ من حيث حصولهم على الرعاية الطبية، حيث من المرجح أن يكون لديهم موارد مالية أقل للتعامل مع الإصابة؛ ومن حيث حصولهن على الخدمات الصحية المتخصصة، خاصة عند الحمل أو الولادة.

وما برحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعمل مع خبراء قانونيين وعسكريين لفهم تلك الآثار حتى تتمكن الدول من الامتثال بشكل أفضل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بعدم التمييز والحد من الأضرار التي تلحق بالمدنيين. يمكن للدول إصلاح الفجوات بين الجنسين في البيانات التشغيلية المتعلقة بالتركيبة السكانية للمدنيين وأنماط حياتهم وعلاقات السلطة لديها والمخاطر التي يواجهونها. ومشاركة المنظمات النسائية المحلية التي تعرف مجتمعاتها المحلية في هذا الصدد أمر حاسم.

وأخيراً، فإن المشاركة الكاملة للمرأة أمر حاسم وطريق إلى السلام. وترى اللجنة الدولية للصليب الأحمر كل يوم أن النساء - اللائي يتحكمن في الأصول - حيثما استطعن المشاركة على قدم المساواة وبصورة مجدية في اقتصاداتهن ومجتمعاتهن، يحققن فوائد لقدرة المجتمع بأسره على الصمود وتحسن آفاق السلام، إن الامتثال للقانون الدولي الإنساني وتوفير العمل الإنساني القائم على المبادئ يسهمان إسهاماً مهماً في حماية حياة المرأة وكرامتها، والحفاظ على أصولها والبنية التحتية الأساسية التي تعتمد عليها، وحماية التماسك والثقة في مجتمعاتها.

وبعض القضايا الإنسانية الحاسمة التي تعاني منها المرأة في المقام الأول ولكنها تؤثر على مجتمعات بأكملها لا تعالج معالجة كافية في الوقت الحاضر. على سبيل المثال، تعد معالجة قضية المفقودين وطي صفحة الماضي بالنسبة لأفراد الأسرة إحدى الخطوات العديدة نحو الثقة والمصالحة والاستقرار. لقد تكلمت مع نساء كن المفاوضات في الخطوط الأمامية في البحث عن أقاربهن المفقودين. إن هؤلاء النساء ناشطات وقائدات شجاعات. ويجب الاعتراف بمعرفتهن ودورهن في التأثير على سلطات بلدن وتعبئتهما واحترامهما في مفاوضات السلام.

اللواتي قتلن أو أصبن من آثار الأعمال العدائية المدوية على الخدمات الصحية؛ والنساء اللواتي عانين ونجون من العنف الجنسي، وأولئك اللائي لم ينجون منه؛ والنساء المفقودات اللواتي تسعى عائلاتهن للحصول على أخبار بخصوصهن بشكل عاجل؛ والمقاتلات الجريحت والمحتجزات والنساء اللواتي جندتهن الجماعات المسلحة للقيام بأدوار غير قتالية.

وفي وقت سابق من هذا العام، خاطبت مجلس الأمن بشأن منظور اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص الآثار الجنسانية للنزاعات المسلحة (انظر S/PV.9276). وأود الآن أن أعزز تلك الرسائل اليوم وأن أحدد ثلاثة مجالات للتغيير.

أولاً، يجب أن نمنع ونعالج الأضرار الناجمة عن العنف الجنسي. ومن الواضح أن العنف الجنسي محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. واحترام القانون الدولي الإنساني هو عنصر من عناصر تحقيق السلام الدائم. وهناك اعتراف متزايد من جانب الدول والقوات المسلحة بضرورة أن تتصدى أي عملية لتحقيق سلام دائم للعنف الجنسي المرتكب أثناء النزاعات وأن تعطي الأولوية لاحتياجات جميع الضحايا. ويجب ضمان المساءلة للمساعدة في الحد من أنماط العنف المتكررة.

بيد أن العنف الجنسي لا يزال يحدث بتواتر وإفلات من العقاب. لذلك، يجب على الدول أن تكيف قوانينها الوطنية لضمان اعتبار العنف الجنسي دائماً جريمة حرب، وتوفير تدابير خاصة لحماية الضحايا والناجين وكفالة احترام خصوصياتهم. ويجب أن تكون هذه القوانين معروفة ومحترمة، وأن تتصرف بموجبها السلطات المختصة. ويجب على الدول أن تضاعف جهودها لتعزيز ضبط النفس في صفوف قواتها المسلحة ومن تدعمهم.

ثانياً، يتطلب التطبيق الأمين للقانون الدولي الإنساني فهماً للضرر المرتبط بنوع الجنس الذي تسببه النزاعات المسلحة. وتتأثر النساء والفتيات تأثراً مختلفاً بسير العمليات العسكرية، من حيث قدرتهن على الفرار مثلاً، حيث من الأرجح أنهن يرعين الأطفال والمرضى

بالعقبات المرئية وغير المرئية، والنكسات أو التهديدات بالانتكاسات التي تحول دون النهوض بوضع المرأة، وتقاوم أوجه ضعفها، ومن الواضح أن مستويات مشاركتها في عمليات صنع القرار غير كافية.

لقد مهد القرار 1325 (2000) الطريق ووفر الأدوات اللازمة. وأدى ذلك إلى تقدم تنظيمي، لكن تنفيذ هذا المعيار لا يواكب ذلك. الاعتراف عن طريق الخطب البليغة لا يكفي. وبينما نتابع ونراقب بارتياح - وكما قال الأمين العام، إننا على حافة الهاوية - المخاطر الجسيمة والمتزايدة على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، نلاحظ أنه لا يزال معظم الرجال، أو الرجال فقط، هم الذين نجدهم على طاوولات المفاوضات. أتذكر تعبيراً بسيطاً جداً وكثيراً ما يستخدم: الصورة تساوي ألف كلمة. وفي كل يوم، تعرض لنا نشرات الأخبار العديد من الصور للرجال الذين يقودون الحروب، وفي الوقت نفسه - ومن المفارقات - الرجال الذين يتفاوضون أو يتوسطون في السلام. إن صور النساء التي تصل إلينا تقدمهن عموماً كضحايا للمآسي أو ببساطة كمقدمات رعاية في الملاجئ وفي منازلهن ومستشفياتهن، يواجهن الألم واليأس الناجمين عن الديناميات التي لم يبداً بها ولم يدعنها.

ومع ذلك، لا أود أن أختتم بياني بملاحظة يائسة. إذ أحمل كلمات الأمل والتفاؤل من تجربتي في فريق محادثات السلام بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني. إن إحراز تقدم على طريق السلام في كولومبيا، بعد عقود من النزاع، يكتسي أهمية حيوية لتلك الدولة الشقيقة وللمنطقة بأسرها. وأكثر من ذلك، يجري توليد دينامية تفاوضية من داخل قارتنا، أمريكا اللاتينية، لديها القدرة على أن تكون مثالا للعالم. إن الحضور المتميز والبارز للمرأة في الوفدين في لجنة محادثات السلام مع جيش التحرير الوطني حقيقة واقعة. وعلاوة على ذلك، لم تكن تلك - كما نعلم - أول تجربة شاملة ومتنوعة قامت بها كولومبيا.

وفي إطار العملية التي جرت مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، أدرجت كولومبيا منظوراً جنسانياً كان بمثابة نموذج. وأقر بالتأثير غير المتناسب للنزاع على المرأة وأدرج بشكل فعال موضوع النوع الاجتماعي على طاولة المفاوضات وفي تنفيذ الاتفاق النهائي لعام

هناك 100 خطوة نحو السلام، والخطوات الأولى دائماً ما تكون إنسانية. وبدون مساهمة مباشرة من النساء، وبدون الاعتراف بالأثر الجنساني للنزاع المسلح على المرأة، وبدون الاعتراف بدور المرأة في جميع جوانب مجتمعاتها، ستكون استجابات السلام قاصرة - وبالتالي تقتصر إلى آفاق الاستقرار والأمن الحقيقيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة سبولياريتش إيغر على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوليفيرا.

السيدة دي أوليفيرا (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للانضمام إلى مجلس الأمن وممثلي المجتمع المدني والمشاركة في المناقشة بشأن مشاركة المرأة في السلام والأمن الدوليين: من النظرية إلى التطبيق.

أولاً وقبل كل شيء، يجب أن نعترف بأننا، بعد 23 عاماً من اتخاذ القرار 1325 (2000) التاريخي، أحرزنا تقدماً نحو فهم المسألة وإدماجها في الخطط الدولية والوطنية لعدد متزايد من الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع بشكل عام. وتبرز البيانات المستفيضة أن النساء والشباب والأطفال - كما سمعنا اليوم - هم الضحايا الرئيسيون للنزاع. وفي ظروف التشريد القسري والخطف والاعتصاب، وتدهور الظروف المعيشية، والتخلي عن المشاريع والأحلام من أجل المستقبل، تنقلب حياة المرأة رأساً على عقب مادياً واجتماعياً ونفسياً، في دوامة تترك آثاراً عميقة، وفي أغلب الأحيان، لا رجعة فيها. والأسوأ من ذلك أن العديد من هؤلاء النساء ينتهي بهن المطاف كجزء من الإحصاءات القاتمة للوفيات والاختفاءات.

مما لا شك فيه أن النساء هن اللاتي يدفعن أعلى ثمن للحرب، كما نعلم، ومن الأرجح أن يؤيدن أشكال حكم وتعايش شاملة للجميع، وأن يحبذن الاستثمار في التنمية المستدامة، وأن يخترن تمويل السلام بدلا من تخصيص الموارد للحرب. ولذلك، يتضح الأمر جليا في مجال دراسات السلام والأمن - الملاحظة بسيطة وواضحة. ولكن ماذا عن الحالة الراهنة فعليا؟ لا يزال الطريق من النظرية إلى التطبيق محفوفاً

وأود أيضا أن أشيد بالنساء الكولومبيات الشجاعات اللاتي واجهن أهوال العنف وآلام الخسارة. وأود أن أسمىهن لأرسم لهن وجها وأعترف بالقوة التي تتحلى بها كل من تجلس منهم إلى طاولة الحوار، التي يشرفني أن أدمعها. وأشار هنا إلى سيلفانا وإيزابيل وكونسويلو، ممثلات جيش التحرير الوطني؛ وكلوديا وفيليتا، مديرتي شؤون السلام؛ وأولغا ونيجيريا ودايانا وروزميري وأديليدا، ممثلات الحكومة؛ ولوريتو وأنجيلا من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا؛ وماريت وهيليتا من النرويج والمكسيك؛ وأخيرا، ماريا باز، التي تدعم بشكل مباشر رئيس وفد الحكومة والتي يشكّل وجود اسمها مصدرا دائما للإلهام على طاولة الحوار.

وأود أن أشير بصفة خاصة إلى السيناتور ماريا خوسيه بيزارو، نائبة رئيس مجلس شيوخ الجمهورية وعضو وفد الحكومة الكولومبية. وهي نفسها واحدة من ضحايا العنف، فقد ذهبت إلى المنفى في سن ميكرة بعد اغتيال والدها، كارلوس بيزارو، القائد الأعلى لحركة 19 أبريل، عن عمر يناهز 38 عاما، الذي كان قد وقع اتفاقا للسلام ليواجه الموت. واليوم، تتشاطرالسناتور بيزارو، التي ما فتئت تضطلع بدور رئيسي في العملية الجارية مع جيش التحرير الوطني وفي عملها من أجل السلام وإعمال حقوق الضحايا وحقوق النساء والشباب والمجتمعات العرقية في كولومبيا، مع العديد من النساء الأخريات حول طاولة الحوار وفيما يتجاوزها النضال بعزم من أجل تحقيق السلام. وفي تلك العملية، تقترح السيناتور، في حوار مع مختلف المنابر النسائية في كولومبيا، أن نسعى إلى تأنيث العمليات وتحقيق سلام خلاق وأن نُعلي أصوات النساء، اللاتي ضحين بقلوبهن وحياتهن لبناء السلام في مختلف مناطق البلد، في مختلف المنابر النسائية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة دي أوليفيرا

أعطي الكلمة الآن للسيدة القريب.

السيدة القريب (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة للأعضاء اليوم.

2016 لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. وأود أن أذكر بإيجاز، على سبيل المثال، فتح القضية 11 مؤخرا، التي ستحقق في حالات الاغتصاب وأنواع أخرى من العنف الجنساني في إطار تنفيذ عملية السلام لعام 2016 - وهذا أمر مهم جدا.

والنساء حاضرات، بصفتهم بناءة للسلام ومروجات له، في عملية السلام مع جيش التحرير الوطني، التي أتشرف بدعمها وأعرب عن امتناني الكبير لها. ويسعى وفد الدولة إلى تحقيق التكافؤ من خلال كفالة مشاركة القيادات النسائية من السكان الأصليين والكولومبيات المنحدرات من أصل أفريقي والمدافعين عن حقوق الإنسان والمراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة وممثلي الكيانات الدينية والمبادرات الخاصة، من بين كيانات أخرى. وعلى جانب جيش التحرير الوطني، تشارك النساء بشكل كبير.

فهناك الاتفاق التاريخي الذي أبرم في المكسيك في بداية العام والذي حدد جدول الأعمال النهائي للمفاوضات ونص على أن الحوار سيجري من منظور مراعى للاعتبارات الجنسانية وحقوق المرأة وسيشمل توصيات وصكوك وطنية ودولية تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في بناء السلام والحفاظ عليه.

وبعد أربع دورات من المفاوضات، كان التقدم المحرز في الحوار مشجعاً. فقد تمكن الطرفان، لأول مرة، من الاتفاق على وقف لإطلاق النار لمدة 180 يوما وتنفيذه، بنية الاستمرار فيه. وجرى أيضا إنشاء لجنة المشاركة الوطنية، التي تعمل منذ 3 آب/أغسطس على تصميم عملية تشاور واسعة النطاق في جميع أنحاء البلد. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة المشاركة الوطنية تتألف من 30 قطاعا و 82 عضوا، 38 في المائة منهم من النساء.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أسفي وتضامني مع جميع ضحايا مآسي الماضي والحاضر من النساء والفتيات. واليوم، أفكر في الشباب والفتيات في إسرائيل وفلسطين. وأتذكر هنا كلمات الرئيس لولا دا سيلفا، الذي أشار إليه وزير الخارجية ماورو فييرا أمس في المناقشة بشأن الشرق الأوسط: "يجب أن يكون هناك حد أدنى من الإنسانية في جنون الحرب". (S/PV.9451، صفحة 12)

على حقوق المرأة ومشاركتها المجدية في عمليات السلام والعمليات السياسية، لا يكفي للتغلب على الوضع الذكوري القمعي الراهن.

لقد اندلعت الحرب مرة أخرى في نيسان/أبريل، ووصلت هذه المرة إلى الخرطوم. وقد اتضح الطابع المجنسن للنزاع بعد ساعات قليلة من بدء القتال. فقد أبلغ عن أول حالة اغتصاب جماعي ظهر يوم 15 نيسان/أبريل داخل منزل امرأة في الخرطوم. وقد بدأ الجيران في التجمع بعد أن تنبهوا لصرخاتها وسرعان ما فر الجناة، الذين تبين أنهم من جنود قوات الدعم السريع. وفي اليوم نفسه، تعرضت امرأتان أخريان للاغتصاب الجماعي داخل منزليهما في نفس المنطقة.

ومنذ ذلك اليوم فصاعداً، غمرت التقارير عن أعمال العنف الجنسي والاختطاف منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية. وتعرضت النساء للفظائع الوحشية والتعذيب والاتجار على أيدي قوات الدعم السريع في الخرطوم الكبرى وفي نيالا، جنوب دارفور. وقد اتضحت وحشية قوات الدعم السريع جلياً في مدينة الجينة في غرب دارفور، حيث اغتصبوا نساء من المساليت وقبائل أفريقية أصلية أخرى أمام عائلاتهم، ثم قتلوهن. وتتعرض الآن أكثر من 4 ملايين امرأة وفتاة لخطر العنف الجنسي في السودان، كما دُبح عدد لا يحصى من النساء والفتيات.

وارتكبت كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبينما دعا خبراء الأمم المتحدة كلا الطرفين إلى وضع حد لهذه الأعمال، فقد أعربوا عن قلقهم إزاء التقارير المستمرة عن الانتهاكات الواسعة النطاق التي ترتكبها قوات الدعم السريع، بما في ذلك ما تتعرض له النساء والفتيات من اختفاء قسري واعتداء جنسي واستغلال واسترقاق وسخرة واحتجاز في ظروف غير إنسانية أو مهينة. إن الخوف من الوصم والانتقام يعني أننا لا نعرف حتى النطاق الكامل للانتهاكات. وهذا النمط من الهجمات الواسعة النطاق ذات الدوافع العرقية، بما في ذلك العنف الجنسي، يمكن أن يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفي رأبي أن الهجمات التي تستهدف مجتمعات

اسمي هالة القريب. وأنا المدير الإقليمية للمبادرة الاستراتيجية المعنية بالمرأة في القرن الأفريقي، وهي شبكة تضم حوالي 100 منظمة نسائية من جميع أنحاء المنطقة.

وتشكّل هذه المناقشة المفتوحة اليوم فرصة للتفكير في مدى إلحاح الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ولماذا يجب أن تكون حقوق المرأة محورية في معالجة النزاعات أو الأزمات. ومن المؤسف أن بلدي، السودان، يقدم مثالا صارخا على عواقب عدم القيام بذلك.

لقد جاء النزاع الحالي في السودان نتيجة عقود من ممارسة العنف ضد المدنيين، وهو ما أثر على كافة جوانب حياة المرأة تقريبا. وخلال هذا الوقت، استخدمت الفظائع الجماعية وأعمال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب، ضد شعبي. وقد وقعت تلك الفظائع في عهد عمر البشير، الذي قاد نظاما عسكريا يعتمد على القوات المسلحة السودانية والميليشيات المسلحة مثل الجنجويد في دارفور، التي خرجت من رحمها فيما بعد قوات الدعم السريع.

لقد جاءت الاحتجاجات الجماهيرية التي قادتها النساء والشباب والتي بدأت في كانون الأول/ديسمبر 2018 وأدت إلى سقوط البشير، جزئيا، ردا مباشرا على تعرض أجساد النساء وأصواتهن للاعتداء الممنهج لأكثر من 30 عاما. وفي عام 2019، استمع المجلس إلى المتظاهر السوداني علاء صلاح (انظر S/PV.8649)، الذي كان صوته واحدا من أصوات كثيرة تطالب بالحرية والسلام والعدالة.

ورغم أن الحركة التي تقودها النساء قد أجبرت البشير على ترك منصبه، لم يتحقق المزيد من التغيير. وتقاوست السلطات الانتقالية عن التصدي للعنف الممنهج، بما في ذلك في دارفور؛ وقمع المتظاهرين؛ والتمييز ضد المرأة وآفة الإفلات من العقاب التي ابتلي بها السودان. وعُين الجناة، في بعض الحالات، في مناصب حكومية رفيعة المستوى.

ويوضح استيلاء الجيش اللاحق على السلطة كيف أن التشدد بالكلام عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بدون الإصرار

ذلك العنف الجنسي، وتوسيع نظام الجزاءات الحالي ليشمل العنف الجنسي كمعيار للإدراج في قوائم المشمولين بالجزاءات. وينبغي له أن يعزز ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لتمكينها من تقديم الدعم الفعال لحماية المدنيين وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، والتشاور بشكل مجد مع المجتمع المدني. وأخيراً، ينبغي له أن يدين جميع الهجمات والتهديدات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وناشطات السلام وأن يزيل أي قيود على حيزهن المدني وحقهن في مواصلة عملهن الأساسي.

إن النزاع الحالي في السودان هو نتيجة للفشل في دعم حقوق المرأة ومشاركتها في تشكيل مستقبل بلدي. وأحضر المجتمع الدولي على عدم تكرار ذلك الخطأ في الأزمات الأخرى. وينبغي لنا جميعاً أن نبدي التضامن مع النساء الفلسطينيات، اللاتي عانين تحت أطول احتلال في العالم والعلاقات الآن في أزمة متصاعدة في غزة، وأن ندعم دعواتهن إلى وقف فوري لإطلاق النار. وينبغي أن ندعم نداءات النساء الأفغانيات إلى مساءلة طالبان عن الفصل العنصري الجنساني. يجب أن نظهر لنساء إثيوبيا وميانمار والصومال وجنوب السودان وأوكرانيا واليمن وأولئك العالقات في العديد من النزاعات الأخرى في جميع أنحاء العالم أنه لا بديل عن حقوقهن. وينبغي أن نطالب الأمم المتحدة باتخاذ موقف مبدئي بضمأن أن حقوق المرأة، ومشاركتها الكاملة والمتساوية والمجدية، دائماً جزء أساسي من أي عملية سلام تدعمها. وينبغي أن نتمسك بالمبدأ الأساسي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهو أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون حماية حقوق المرأة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة القريب على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للبرازيل.

يشرفني أن أترأس المناقشة السنوية المفتوحة لهذا العام بشأن المرأة والسلام والأمن. وأشكر الأمين العام على ملاحظاته الافتتاحية، وكذلك السيدة سيما سامي بحوث على عرضها المتبصر. كما أشكر السيدة ميريانا سوبوليارييتش إيغر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيدة هالة القريب، المديرية الإقليمية للمبادرة الاستراتيجية للمرأة في

محلية معينة في الجنية تشكل أيضاً خطراً جدياً بالإبادة الجماعية. وبعد تعرضهن للعنف والتعذيب على أيدي قوات الدعم السريع، توفي عدد من هؤلاء النساء والفتيات انتحاراً. وعلاوة على ذلك، فإن إمكانية حصول المرأة على الرعاية الصحية، ولا سيما الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة، محدودة، ويعزى ذلك جزئياً إلى نقص مقدمي الخدمات المهرة وإلى الهجمات على المستشفيات واحتلالها.

وأسفرت الحرب أيضاً عن فقدان ملايين النساء لسبل عيشهن، وتشردهن، ليجدن أنفسهن يعتمدن بشدة على المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، فإن نقص التمويل ومنع القوات المسلحة السودانية وصول المساعدات الإنسانية وفرض عقبات أخرى قد أثاراً تحديات خطيرة لقدرة العاملين في المجال الإنساني على الوصول إلى المحتاجين. وعلاوة على ذلك، نادراً ما يسترشد تقديم المساعدات الإنسانية بآراء النساء، على الرغم من دورهن البارز في الاستجابة. إن معاناة المرأة في السودان تعكس معاناة المرأة في جميع أنحاء أفريقيا. يجري التعامل معنا كأضرار جانبية لا كعناصر فاعلة في حياتنا. والفرضية الأساسية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هي أن وضع المرأة - وحقوقها - على هامش صنع القرار يزيد من ترسيخ استبعاد المرأة وإطالة أمد العنف. يجب أن يتغير ذلك الآن. ولذلك، فإنني أحض مجلس الأمن على اتخاذ الإجراء التالي.

ينبغي للمجلس أن يطالب بوقف فوري للأعمال القتالية ووقف شامل لإطلاق النار في السودان بهدف إنهاء جميع أعمال العنف التي تستهدف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. وينبغي أن يشدد على أن المرأة السودانية والمجتمع المدني لهما أهمية حاسمة في جميع الجهود الرامية إلى صنع السلام. ونكرر مطالبتنا بتمثيل المرأة تمثيلاً مجدياً، بما في ذلك الحركات النسوية، بنسبة 50 في المائة على جميع المستويات، من البداية إلى النهاية. وينبغي للمجلس أن يدعو جميع الأطراف إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق والتمويل الكامل للاستجابة الإنسانية والمنظمات النسائية. وعليه السعي إلى المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في

لوتز وغيرها من المندوبات أن المجلس بحاجة إلى إسهام المرأة إذا أردنا تجنب أهوال حرب عالمية جديدة. ولذلك، فإنه من باب الإنصاف أن تهدي البرازيل رئاستها لهذه المناقشة السنوية المفتوحة لذكرى برازيلية عظيمة، رائدة حقيقية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ومع ذلك، فإن رؤية بيرثا لوتز وغيرها من النساء الشجاعات في عصرها لم تتحقق بعد. ولا تزال مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية في تحقيق السلام والأمن الدوليين مقيدة في الغالب بسبب الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأشكال متعددة من العنف والترهيب، سواء على الإنترنت أو خارج فضاء الإنترنت. ولا يزال المنظور الجنساني غير مأخوذ في الحسبان بالقدر الكافي، سواء في منع نشوب النزاعات أو الإغاثة أو التعافي بعد انتهاء النزاع. كما أن المناقشات بشأن الصلة بين المعايير الجنسانية والتحديات التي تواجه السلام والأمن كانت محدودة جدا خلال 23 عاما من عمر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في تحقيق السلام والأمن يتطلب تحدي المعايير والقوالب النمطية الجنسانية العميقة الراسخة التي تديم استبعاد المرأة وتهميشها، والتغلب عليها. وينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء، إلى جانب المنظمات الدولية والمجتمع المدني، أن نواصل العمل معا وبجهد أكبر لتعزيز التغييرات الثقافية والاجتماعية التحويلية التي تدعم حقوق المرأة ومشاركتها. وتلك مهمتنا جميعا، رجالا ونساء، داخل الأمم المتحدة وخارجها، لإيجاد قوة جريئة وموحدة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

وفي هذا الصدد، نشيد بالموقعين على بيان الالتزامات المشتركة لدعوتهم الدؤوبة لصالح تعميم تطبيق القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي الوقت الراهن، إلى جانب البرازيل، انضمت إكوادور وألبانيا والإمارات العربية المتحدة وسويسرا وغابون وفرنسا ومالطة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان إلى تلك الالتزامات. وندعو جميع أعضاء المجلس، بل وجميع الدول الأعضاء، إلى أن يحذوا نفس الحذر وأن يبدأوا في دعوة المزيد من مقدمي الإحاطات لا للتكلم بشأن

القرن الأفريقي، والسفيرة غليفانيا ماريا دي أوليفيرا، ممثلة البرازيل بصفتها الجهة الضامنة لطاولة الحوار من أجل السلام بين حكومة جمهورية كولومبيا وجيش التحرير الوطني، على إسهاماتهم الهامة في مناقشة اليوم.

وبالنظر إلى الشواغل الحالية المتعلقة بقدرة مجلس الأمن على التصرف بشكل حاسم بشأن العديد من المسائل الملحة، يبدو من المناسب التذكير بالطموح التحويلي الأصلي وغير المتحقق للقرار 1325 (2000). كان دعاة اتخاذ القرار 1325 (2000)، من الحكومات والمجتمع المدني على حد سواء، يعلمون أن مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية في عمليات السلام والأمن، وكذلك في تصميم السياسات العامة للدفاع والأمن، هي وحدها التي يمكن أن تضمن فعاليتها وتغيير حقا هياكل السلطة التقليدية. إن غياب المرأة عن حيز صنع القرار حيث تجري مناقشة الحروب والنزاعات المسلحة يتعارض مع الحاجة إلى تعزيز ثقافة السلام.

وتوفر القرارات الـ 10 القائمة بشأن المرأة والسلام والأمن إطارا حاسما للسياسات الوطنية التي تقضي إلى مشاركة المرأة على قدم المساواة في السلام والأمن والتي ينبغي متابعتها بإجراءات ملموسة. ولا تؤخذ النساء من أمريكا اللاتينية وأفريقيا والبلدان النامية عموما في الحسبان بشكل كاف في النصوص والمناسبات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وهذا أمر يبعث على القلق بشكل خاص، بالنظر إلى الإسهام الأساسي للمرأة في بلدان الجنوب في السلام والأمن في مناطقها. وهذا هو الحال أيضا هنا في الأمم المتحدة، حيث تركت أجيال من النساء على الرغم من أن أعدادهن غير كافية، بصماتهن. وأود اليوم أن أشيد بإحداهن - بيرثا لوتز، وهي سياسية برازيلية وعالمة حائزة على جائزة. ومنذ عام 1945، اضطلعت في سان فرانسيسكو بدور حاسم الأهمية في كفالة إدراج المساواة بين الجنسين كشرط مسبق لعمليات هذه المنظمة. لقد دافعت بحزم عن الصياغة المتعلقة بالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في المادة 8 منه. وقبل خمسة وخمسين عاما من اتخاذ القرار 1325 (2000)، أدركت بيرثا

خطة العمل الوطنية الثانية نهجا متعدد الجوانب وستشمل الاحتياجات المحددة للنساء السود ونساء السكان الأصليين، فضلا عن اللاجئات والمهاجرات، من بين الفئات الضعيفة الأخرى. وسنواصل العمل مع المجتمع المدني والبرلمان ومراكز الفكر والأوساط الأكاديمية لتصميم إجراءات محددة وآليات رصد لتنفيذ خطة عملنا الثانية الطموحة جدا.

وفي الختام، أشدد على أن تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار ليس مجرد مسعى كمي. ولا يتعلق الأمر فقط بضمان مقاعد على طاولات المفاوضات. كما أنه ليس مجرد تمثيل رمزي. إنها مهمة جوهرية وأساسية تدفع فعالية وشرعية مساعي تحقيق السلام والأمن على الصعيد العالمي. إن الأمر يتعلق بإعادة تشكيل الحوار والأولويات بشكل أساسي ومخططات السياسات ونتائجها. فالنساء تقدم ثروة من الحلول والنهج المبتكرة، حيث يعملن بمثابة عوامل تحفيز لإبرام اتفاقات سلام دائمة وشاملة للجميع وعادلة واستراتيجية حل النزاعات. وتجاهل إسهاماتهن أو عدم الالتفات إليها أو التقليل من شأنها ليس أمرا حكيما ولا فعالا. فضمان أن تقوم المرأة - بغض النظر عن عرقها، أو أصلها الإثني أو دينها أو ميولها الجنسية أو طبقتها الاجتماعية - بتشكيل السياسات لا يؤثر بشكل مباشر على أمنها ورفاهها فحسب، بل وعلى أمن المجتمع ككل أيضا. إنه يصب في صالح تحقيق مكاسبنا الجماعية.

أستأنف مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غابون.

السيد أونانغا ندياي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أهني بلكم، البرازيل، سيدي الرئيس، على مبادرته بإجراء هذه المناقشة الهامة بشأن مسألة ذات أولوية بالنسبة لبلادي، غابون. فهي تتيح فرصة إضافية، قبل عامين من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000)، لإعادة تأكيد التزامنا بالمشاركة الكاملة للمرأة في تعزيز السلم والأمن الدوليين وتعزيز الاعتراف بدورها المحوري على جميع مستويات عمليات السلام، من منع نشوب النزاعات إلى التعافي بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك جهود الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام.

المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن فحسب، بل وللمشاركة في كل جلسة تعقد. قد تبدو هذه الخطوة بسيطة وبلا آثار فورية، ولكنها ستساعد على إرساء المساواة بين الجنسين كهدف عام وواضح جدا في جميع أنحاء الأمم المتحدة.

إن الافتقار إلى التمويل الكافي والدائم يعوق تأثير القيادة النسائية في بناء السلام وفي سياقات الأزمات الإنسانية. ويمكن أن يكفل تنفيذ آليات الميزنة والتمويل المراعية للمنظور الجنساني تخصيص الموارد لمساعدة النساء على بناء التنمية والاستقرار في مجتمعاتهن المحلية. وتشدد البرازيل على أهمية آليات التمويل مثل صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، الذي مول أكثر من 1 000 منظمة من منظمات المجتمع المدني في 43 بلدا.

وعلى الرغم من جميع القيود المفروضة عليهن، قدمت النساء إسهاما تاريخيا في جهود الوساطة في جميع أنحاء العالم. وإذ نستمد الإلهام من بيرثا لوتز، تقخر البرازيل بكونها عضوا في الشبكة الإقليمية للوسيطات في المخروط الجنوبي، التي قمنا مؤخرا بتعيين أول خبيرتين فيها. وانضمنا أيضا إلى الشبكة الأيبيرية - الأمريكية للوسيطات - وهي منبر آخر لتعزيز المشاركة المجدية للمرأة في جهود الوساطة والسلام. ونتطلع إلى الانضمام إلى التحالف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء الوسيطات والبدء في تقديم مساهمة أمريكا اللاتينية ومنظورها الثري جدا لمبادرات الوساطة الدولية.

وفي خطوة هامة أخرى، يسرني أن أعلن أن البرازيل بدأت لتوها المرحلة الأولى من خطة عملها الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي نتيجة لجهود منسقة بين عدة وكالات حكومية والبرلمان والمجتمع المدني. ولا تشمل الخطة إجراءات السياسة الخارجية فحسب، بل وتشمل أيضا مجموعة واسعة من المسائل ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للمجتمع البرازيلي، مثل الأمن العام، والحماية الاجتماعية، والمشاركة السياسية، وحقوق الأقليات. ومن هذا المنطلق، فإنها تتجاوز نطاق قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. وبالنظر إلى الأولوية التي توليها الحكومة الاتحادية لتمكين جميع النساء، تعتمد

وخلال رئاستنا لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر 2022، عقدنا مناقشة سنوية مفتوحة مماثلة بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.9158)، سلطت الضوء على أهمية تعزيز قدرة المرأة على المجابهة وتعزيز قيادتها كطريق من طرق تحقيق السلام في المناطق المتضررة من الجماعات المسلحة. ويظل هدفنا الرئيسي تجاوز الأقوال وإلقاء نظرة ثاقبة حقيقية على قدرات المرأة على إثبات نفسها، وتولي زمام أمرها ومشاركتها في صياغة واقعها الخاص. وتمثلت إحدى الرسائل الرئيسية المنبثقة عن تلك المناقشة في ضرورة اتباع نهج محوره الناجيات يركز على الحماية وبناء القدرة على الصمود والمساءلة من أجل تحسين منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع ومكافحته. ولهذا نكرر التأكيد على ضرورة تضميد الجراح الخفية الناجمة عن الحروب والنزاعات المسلحة من خلال توفير الرعاية الصحية العقلية والدعم النفسي الاجتماعي اللازمين للضحايا لتمكيننا من اتخاذ خطوات حازمة نحو تحقيق تطلعاتنا المشتركة نحو عالم يسوده السلام للأجيال الحالية واللاحقة.

وعلاوة على ذلك، أتاحت لنا تلك المناقشة فرصة لإعادة التأكيد على الدور الأساسي الذي تؤديه المرأة في النهوض بمبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق، بما في ذلك دورها المهم في مكافحة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها وانتشارها بلا ضابط في العديد من المناطق، وخاصة في القارة الأفريقية. وفيما يتعلق بمأساة الأطفال الجنود، فإن رسالتنا واضحة: جميع الأطفال - بنين وبنات - ينتمون إلى المدارس لا إلى ساحات القتال.

إن تعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة الحقيقية للمرأة يعنيان اختيار منع نشوب النزاعات المسلحة. وتعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يعني بالضرورة تعزيز استجابتنا للعنف والحرب والسيطرة الذكورية من أجل المساعدة على ضمان عدم إدماج المرأة في الهياكل التي تولد النزاع أو تبقي عليه. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى زيادة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى التنفيذ الشامل والجامع والفعال للقرار 1325 (2000) والقرارات ذات الصلة. وعلى

وأشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما بحوث، على تحديدهما بوضوح لتحديات وآفاق جهودنا. كما أشكر السيدة ميريانا سبولياريتش إيغر والسيدة غليفانيا ماريا دي أوليفيرا، وكذلك ممثلة المجتمع المدني السيدة هالة القريب، على إحاطاتهن المفيدة والمعلومات الهامة التي تشاطرنها. إن تعزيز مشاركة المرأة في السلم والأمن الدوليين ضرورة لتحقيق سلام دائم في سياق دولي يتسم بأزمات متعددة ذات طبيعة متنوعة تتطلب تقديم المجتمع الدولي لاستجابات متضافرة وموحدة، وقبل كل شيء، شمولية. ومرة أخرى، تؤكد غابون من جديد باقتناع أنه يجب ألا تدفع المرأة بعد الآن أمدح ثمن في سياقات النزاع المسلح. ويجب أن تكون جزءا من الاستجابة من خلال المشاركة الكاملة في جميع عمليات السلام وصنع القرار.

إن نداء المجتمع الدولي للاعتراف بالمرأة بوصفها طرفا فاعلا رئيسيا في عمليات السلام قد وصل تدريجيا إلى مستويات لها صدى كبير. ومع ذلك، وبعد مرور 23 عاما على اعتماد القرار 1325 (2000)، لا تزال المرأة هي الضحية الرئيسية لحالات النزاع المسلح ولا يزال تمثيلها ناقصا أو مهمشة في مجالات صنع القرار الرئيسية. في أجزاء كثيرة من العالم، يستمر العنف ضد المرأة والانتهاكات لحقوقها، ولا سيما في المناطق المعرضة لعدم الاستقرار والنزاع. وعلى الرغم من ذلك الواقع المثير للقلق، تواصل النساء من جميع الأعمار في كل مكان إثبات أنفسهن وإظهار الدور الحاسم الذي يمكن أن تضطلعن به في منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام الدائم بوصفهن صانعات شجاعات للسلام والتنمية. ولا يزال بلدي مقتنعا بأن إدراك الدور المركزي للمرأة في سياقات صنع السلام عامل حفاز ليس لتمكين المرأة فحسب، بل لتنشيط البيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يرسى بدوره الأساس لوصول المرأة إلى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات عند حدوثها. ولهذا تظل غابون، إلى جانب المجتمع الدولي، ملتزمة التزاما راسخا بالحد من عدم المساواة بين الجنسين، وتعزيز قيادة المرأة وقدرتها على الصمود، وتشجيع مشاركة المرأة في جميع عمليات صنع القرار.

نحتفل بالذكرى السنوية الثالثة والعشرين للقرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وأشكر الأمين العام والسيدة سبولياريتش إيغر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكذلك جميع مقدمي الإحاطات اليوم، على كل ما يفعلونه لتعزيز حقوق النساء والفتيات وحمايتهن.

والولايات المتحدة، بوصفها أول بلد يعتمد قانونا شاملا بشأن المرأة والسلام والأمن، تظل ملتزمة التزاما كاملا بالنهوض بالقرار 1325 (2000). ويجب علينا جميعا أن نقوم بدورنا لكي نرقى إلى مستوى ذلك القرار والمثل العليا التي نتمسك بها. وفي هذا السياق، ستطلق إدارة بايدن في وقت لاحق من هذا الشهر استراتيجية الولايات المتحدة المحدثة وخطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، والتي ستشجع الشركاء في جميع أنحاء العالم على تعميم مبادئ الخطة عبر السياسات والاستراتيجيات.

ومن الثابت تماما أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عمليات السلام بوصفها قائدة ومفاوضة وبانية للسلام تزيد من احتمال تحقيق سلام عادل ودائم. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التمويل للنساء والشباب من بناء السلام، وتأمل الولايات المتحدة أن تعمل من خلال لجنة بناء السلام للمضي قدما في هذا الشأن.

ونحن فخورون أيضا بالانضمام إلى تحالفات واسعة من أعضاء المجلس السابقين والحاليين في التوقيع على بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، ونشجع أعضاء مجلس الأمن الجدد على أن يحذو نفس الحذو. وبصفتنا عضوا في مجموعة الموقعين على بيان الالتزامات المشتركة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فإننا ملتزمون بإعلاء أصوات النساء ومتابعة توصيات المجتمع المدني.

يرسم تقرير الأمين العام لهذا العام (S/2023/725) صورة مروعة وقائمة للمخاطر التي تواجهها النساء والفتيات، بما في ذلك الاختطاف والتعذيب والقتل والعنف القائم على نوع الجنس في السودان وأوكرانيا وسورية وفي النزاعات في جميع أنحاء العالم.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر، عندما شنت حماس هجماتها الإرهابية الوحشية ضد إسرائيل، ذبح أكثر من 1 000 شخص واحتجز

نفس المنوال، يجب علينا تعزيز تعميم المنظور الجنساني في جميع مراحل عمليات السلام وفي جهود المنع وحفظ السلام وبناء السلام.

وندعو أيضا إلى تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتنسيق إجراءاتها بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويجب ألا يقتصر الهدف على إيجاد استجابات ملائمة ومستدامة للنزاعات، بما في ذلك أسبابها الجذرية وآثارها السلبية، بل ولتشجيع إدماج المنظور الجنساني في ولايات بعثات الأمم المتحدة للسلام، ولا سيما في حالات ما بعد النزاع.

وغابون، بوصفها بلدا رائدا في مجال قضايا البيئة والمناخ، تشعر أيضا بأنها مضطرة إلى التذكير بأن النساء، في سياق الأزمات المناخية، يتحملن العبء الأكبر من آثار تغير المناخ، بما في ذلك استنفاد الموارد الحيوية والنزوح الجماعي أو القسري للأشخاص، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات والنزاعات. ومن المفارقة أن النساء هن العناصر الرئيسية في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره - على سبيل المثال، من خلال حلول قائمة على الطبيعة مثل الإيكولوجيا الزراعية. وذلك يعزز ضرورة مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتحقيق سلام مستدام.

وأود أن أوضح تماما: إن ضمان ازدهار مجتمعاتنا وقدرتها على البقاء وقدرة مجتمعاتنا المحلية على الصمود يعتمد كليا على مدى الدور الذي تؤديه المرأة اليوم في جهودنا الجماعية لصون السلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب على المجلس أن يظهر أكثر بكثير من مجرد النوايا الحسنة وأن يترجم روح القرار 1325 (2000) إلى عمل ملموس. وهذا هو المطلوب لضمان فعالية واستدامة عملنا الجماعي، تمشيا مع التوقعات والتطلعات المشروعة لشعوب العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر البرازيل على عقد مناقشة اليوم المفتوحة ونحن

وفي كل مكان أذهب إليه، أحرص على أن ألتقي بالقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات في مجال حقوق الإنسان. وفي الشهر الماضي، كنت في تشاد، حيث التقيت بمجموعة من النساء السودانيات اللواتي هربن من نزاع وحشي تعرضت فيه النساء والفتيات للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ورأيت في عيونهن الألم والخوف، نفس الألم والخوف الذي رأيته في عيون النساء اللواتي التقيت بهن في أوكرانيا اللاتي تعرضن لقسوة لا يمكن تصورها على أيدي القوات الروسية. ولكن هؤلاء النساء، وجميع النساء اللاتي يعشن في النزاع، هن أيضا أمثلة على القوة. وعلى سبيل المثال لا الحصر،، أظهرت النساء في أوكرانيا مرونة وقيادة غير عاديتين. فقد كانت النساء الأوكرانيات مُسعفات ومقاتلات في الخطوط الأمامية للجيش، وربات أسر، ومدافعات عن العدالة والمساءلة. ويجب أن نشجع هؤلاء النساء، وجميع النساء اللواتي يقدن الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة للأشخاص المحتاجين، بمن فيهن الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

إن النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم يتطلعن إلينا، ويجب أن نبعث برسالة واضحة مفادها أننا نقف معهن وندعمهن. ندعمهن اليوم وغدا وكل يوم.

السيدة الكعبي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أود أن أبدأ بشكركم، سيدي، على ترؤسكم جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات، والأمين العام غوتيريش، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بحوث، والرئيس سبولياريتش إيغر من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسفير دي أوليفيرا، والسيدة الكارب، على ملاحظاتهم القيمة.

على الصعيد العالمي، بلغ عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن في المناطق المتأثرة بالنزاعات 614 مليون امرأة في العام الماضي. هذا الرقم أعلى بنسبة 50 في المائة مما كان عليه في عام 2017. فالمرأة ليس لها مصلحة في منع نشوب النزاعات وحلها فحسب، بل إنها أيضا من العناصر الفاعلة لإحلال السلام التي يجب الاستفادة من إمكاناتها

مديون أبرياء رهائن وعلقوا في مرمى النيران، بمن فيهم النساء والفتيات والرضع والمسنات. إنه أمر مقزز، وليس هناك أي مبرر للإرهاب. ونعلم أيضا أن النساء والفتيات في غزة، اللاتي تحملن سنوات وسنوات من قسوة حماس، في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، وهن أيضا ضحايا لأعمال حماس المروعة في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ومن جانبنا، تقدم الولايات المتحدة 100 مليون دولار كمساعدات إنسانية جديدة للشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، ونواصل العمل على مدار الساعة لضمان وصول المساعدات إلى المحتاجين. نعلم أن هذا أمر ملح.

وخلاصة القول إن النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم في خطر الآن من جراء النزاعات والأنظمة القمعية وما يمارس عليهن من ضغوط متزايدة ومنسقة وشديدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وتعمل هؤلاء النساء علينا، وعلى المجلس وعلى جميع الدول الأعضاء. وبينما نعمل على النهوض بالمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والأمنة للمرأة في كفالة السلام والأمن، يجب أن نضع العدالة والمساءلة في طليعة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتشيد الولايات المتحدة بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحسين المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في عمليات السلام، ولا سيما في المناصب القيادية. ونؤيد أيضا دعوة الأمين العام إلى زيادة مشاركة المرأة في الجهود المحلية للاستجابة للنزاعات والتخفيف من حدتها وحلها.

ومما يثلج صدر الولايات المتحدة أيضا أن المزيد من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة تحقق أهداف الأمم المتحدة المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين، بما في ذلك البلدان التي نتشارك معها في بناء القدرات من أجل حفظ السلام، ونأمل أن نرى تلك الاتجاهات مستمرة. والولايات المتحدة على استعداد لدعم جميع الدول الأعضاء في اعتماد وتنفيذ وتكييف وتنقيح خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية من أجل المرأة والسلام والأمن. ومن خلال القيام بذلك، نساعد النساء والفتيات، لا سيما في مناطق النزاع، على تحقيق الاستقرار والرخاء الاقتصادي والنمو في المستقبل.

ثالثاً، ثبت أن مشاركة المرأة عبر مختلف المناحي، وليس فقط في إطار المعايير السياسية، تسهم في السلام والأمن. وفي سيناريوهات ما بعد الحرب، حيث غالباً ما تستنفد الاقتصادات، هناك حاجة إلى المشاركة الاقتصادية للمرأة أكثر من أي وقت مضى، ليس فقط سعياً إلى تحسين سبل العيش الفردية للمرأة واستقلاليتها واكتفائها الذاتي، ولكن أيضاً في الاستفادة من قدرتها من أجل المساعدة في إعادة بناء المجتمعات المحلية. وكما سمعنا من السيدة بحوث، أبلغت الأمم المتحدة في غزة اليوم عن الرقم المروع المتمثل في 100 1 أسرة معيشية جديدة تعيّلها نساء نتيجة للضحايا المدنيين، حيث فقد ما يقرب من 4 000 طفل آباءهم. إن غزة لن تعتمد على هؤلاء النساء في إعادة البناء فحسب، بل ستعتمد عليهن وحدهن المسؤولية عن أولئك الذين نجوا من القصف ورعايتهم. ويمكن للشراكات أيضاً أن توفر مدخلاً للمرأة لإحداث تغيير إيجابي خلال مراحل تطور النزاعات - الوقائية، وتوفير الإغاثة أثناء النزاع، وبناء السلام، والتعافي.

وستجد النساء طريقة للمشاركة، كما فعلنا دائماً. لقد ساهمت المرأة في أول تدوين للقانون الدولي الإنساني في مؤتمر لاهاي الأول للسلام في عام 1899، وهو ما أدى إلى اتفاقيات لاهاي. إن آراءهن وأفعالهن موجودة في صميم قوانين الحرب وأعرافها والقواعد التي تحمي جميع المدنيين، نساء ورجالاً على حد سواء، والتي نلتزم بها جميعاً. فعندما لم يتم إتاحة حيز للمشاركة، أنشأته النساء وحلفاؤهن، وأحياناً من خلال وسائل غير تقليدية. وقد شهدنا ذلك في البوسنة وليبيريا وكولومبيا. ومما لا شك فيه أننا سنشير في السنوات القادمة إلى نساء فلسطين في نفس الوقت. وكل يوم تستبعد فيه المرأة هو يوم نعوق فيه أنفسنا عن التقدم في السعي لتحقيق أهدافنا المشتركة في مجالي السلام والأمن. ومن أجل إحداث تحول في هذا المسار، نحث جميع الدول الأعضاء على المضي قدماً بالتزام مستدام ومستمر بمشاركة المرأة في السلم والأمن الدوليين. وأود أن أختتم بياني بالاستشهاد بامرأة رفضت استبعادها من مجتمعها، وهي ملالا يوسفزاي. لقد قالت:

“هناك قوتان في العالم. أحدهما السيف، والأخرى القلم. وهناك قوة ثالثة أقوى من كليهما، وهي قوة النساء.”

في العمل. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نكفل ألا تظل مشاركة المرأة مجرد استدرار أو إضافة، بل أن تصبح الوضع الراهن. وتحقيقاً لهذه الغاية، تود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تتشاطر ثلاث توصيات. أولاً، يجب أن نعزز مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية على الصعيد الوطني. ولكي تُستدام جهود السلام وتجسد بشكل كامل مصالح المجتمع، من الأهمية بمكان أن تشارك فيها النساء وأفراد المجتمع المحلي. فهذه المشاركة لا توفر أصواتاً مهمة في العملية وآراء بشأنها فحسب، بل تكفل أيضاً أن العملية منسجمة مع المجتمع المحلي الذي تحاول مساعدته. ونؤيد أيضاً اعتماد تدابير مناسبة وهادفة مثل الحصص للمناصب السياسية والقيادية وفرص العمل والتعليم، بهدف تحسين وضع المرأة والنهوض بمساواتها. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، قطعت حصة تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المجلس الوطني الاتحادي شوطاً طويلاً نحو كفالة ألا تستفيد المرأة من تنمية بلدنا فحسب، بل تقودها أيضاً.

ثانياً، على الصعيد المتعدد الجنسيات، بما في ذلك في مجلس الأمن، ينبغي أن تتشكل المؤسسات الإقليمية والدولية وفقاً لمنظور المرأة. ولا يزال تعميم مراعاة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أداة رئيسية لكفالة أن تكون منظورات النساء والفتيات جزءاً لا يتجزأ من السلام والأمن. وفي ذلك الصدد، كان فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن - وهو فريق مخصص من خبراء مجلس الأمن - أساسياً للتمكين من فهم أفضل لمحنة المرأة في النزاعات، فضلاً عن إسهامها في منعها وحلها. وبالنسبة لنا، بصفتنا الرئيس المشارك للفريق هذا العام مع سويسرا، وجدنا أنه آلية مفيدة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عبر الملفات الخاصة بكل بلد وتوفير الفرص لتحديد الأولويات عبر الأقاليم. لكن ليس هذا كل شيء. ولا يمكن التعبير عن فهم أعمق لحالة النساء والفتيات بالوكالة. إن الاستماع مباشرة من قيادات المجتمع المدني النسائية يوفر رؤى أساسية حول الجهود المبذولة على أرض الواقع. وتلك رسالة هامة ومشاركة نشدد عليها اليوم، مع زملائنا الموقعين على بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن.

دولار لدعم منظمات حقوق المرأة ذات القواعد الشعبية في جميع أنحاء العالم. من خلال مبادرتنا لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع، وبدعم من مجموعة استشارية مخصصة للضحايا، فإننا نضعهم في صميم عملية صنع القرار ونعزز توليهم أدوارا قيادية. وفي أوكرانيا، نقدم الخبرة في مجال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ونقدم تمويلا يزيد على 4 ملايين دولار بشأن العنف الجنساني في أوكرانيا وفي جميع أنحاء المنطقة.

ثالثا، أود أن أقول بضع كلمات عن الحماية. تتأثر النساء والفتيات بالنزاع بشكل غير متناسب. من جنوب السودان إلى إسرائيل وغزة، نرى تأثير النزاعات على حياة المرأة. وينطبق هذا بشكل خاص على المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة. يسلط تقرير الأمين العام (S/2023/725) الضوء على تعرض 172 مدافعة عن حقوق الإنسان لأعمال انتقامية لتعاونهن مع الأمم المتحدة.

لقد استمعنا اليوم إلى توصيات واضحة ومحددة من الأمين العام، ومن المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومن كثيرين آخرين. فلنلتزم بالانتقال من الأقوال إلى الأفعال.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر البرازيل على تنظيم هذه المناقشة، والمتكلمين على مساهماتهم.

لانتقال من التنظير إلى التطبيق فيما يتعلق بمشاركة المرأة في السلام والأمن الدوليين، من الضروري التكلم مع النساء المعنيات بشكل مباشر. والعديد من السياقات المدرجة في جدول أعمال المجلس تشهد على أهمية إسهامات المرأة في منع نشوب النزاعات والسعي إلى تحقيق السلام الدائم.

يجلب ممثلو المجتمع المدني منظورا رئيسيا إلى عمل المجلس. ومن خلال تقييد سويسرا بالالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، فإنها تتعهد بإعلاء أصواتهن ومتابعة توصياتهن. ويجب أن تؤدي تلك العناصر دورا رئيسيا في مداولاتنا وفي تنفيذ قراراتنا.

وأود أن أردد كلام امرأتين أطلعنا على أولوياتهما في هذا السياق خلال رئاسة سويسرا.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات اليوم.

بعد مرور ثلاثة وعشرين عاما على صدور القرار 1325 (2000)، لا تزال المملكة المتحدة مصممة على التزامنا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، يجري عكس مسار مكاسبنا الجماعية. تتعرض حقوق النساء والفتيات للاعتداء، ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة.

وانطلاقا من روح موضوع اليوم، من النظرية إلى التطبيق، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات.

أولا، أود أن أتكلم عن المشاركة. نعم أن مشاركة المرأة تعزز إلى حد كبير فرص تحقيق السلام الدائم. وتركز خطة العمل الوطنية الجديدة للمملكة المتحدة على وضع مشاركة المرأة مشاركة مجدية موضع التنفيذ. وأنا ممتة جدا للسيدة أوليفيرا والسيدة القريب على إحاطتهما الإضافيتين اليوم لأن وزير خارجية بلدي التقى مؤخرا بالنساء السودانيات صانعات السلام للاستماع إلى رؤيتهن بشأن تعزيز مشاركة المرأة. والمملكة المتحدة فخورة أيضا بدعم كولومبيا في وضع خطة عملها الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونشيد بمشاوراتها المكثفة مع المرأة والمجتمع المدني.

وسنواصل الدعوة إلى تولي المرأة أدوارا قيادية في حل النزاعات، بما في ذلك في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وبوصفنا من الدول الموقعة على إعلان الالتزامات المشتركة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فإننا ملتزمون بإعلاء أصوات النساء ومتابعة توصيات المجتمع المدني. إننا نسمع دعوات واضحة إلى العمل من النساء اللواتي يقدمن إحاطات للمجلس - نساء من أفغانستان وأوكرانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسورية وغيرها - وينبغي أن نحول تلك الدعوات إلى أفعال.

ثانيا، أود أن أنتقل إلى التمكين. تكتسي منظمات حقوق المرأة أهمية بالغة لاستدامة جهود منع نشوب النزاعات وحلها. وكجزء من استراتيجيتنا الدولية للنساء والفتيات، أطلقنا برنامجا بقيمة 46 مليون

الدولي الإنساني، لا يمكن لها أن تشارك مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في الحياة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في أوقات السلام أو النزاع.

وتقع أفضح الانتهاكات كل يوم في أفغانستان، وهي دولة طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث قامت طالبان بإضفاء الطابع المؤسسي على التمييز والاضطهاد المنهجين القائمين على نوع الجنس.

وتقع على عاتق كل دولة مسؤولية منع انتهاكات حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك في الفضاء الرقمي. إن حقوق الإنسان حقوق غير قابلة للتصرف يحق لكل فرد التمتع بها، دون تمييز وبصرف النظر عن جنسيته أو أصله الإثني أو دينه أو لغته.

وبعد مرور ما يقرب من ربع قرن على اتخاذ القرار 1325 (2000)، فإن المشاركة الكاملة والمتساوية والمُجدية للمرأة في بناء السلام، ينبغي ألا تكون موضوعا للنقاش. ومع ذلك، يظهر الواقع أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق هذا الهدف.

وقد قالت إميلي ليبرهير، الناشطة السويسرية من أجل حق المرأة في التصويت، في عام 1969 "نحن لسنا هنا لنسأل، بل لنطالب". وينطبق ذلك أيضا على حقها في المشاركة في العمليات المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. وبهذا المعنى، يجب أن تسترشد مداولتنا وقراراتنا بتوصيات النساء اللواتي يعملن مع المجلس ومع الأمم المتحدة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تشكر البرازيل على تنظيم هذه المناقشة السنوية المفتوحة المهمة.

ونعرب عن تقديرنا للأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه بإبقاء المسائل الجنسانية في صميم جدول الأعمال العالمي. ونعرب عن امتناننا للسيدة سيما سامي بَحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيدة غليفانيا ماريا دي أوليفيرا، المديرية العامة لمعهد ريو برانكو؛ والسيدة هالة القريب، المديرية الإقليمية للمبادرة

أولا، شددت السيدة ياسمين الإرياني على ضرورة إتاحة حيز مدني للجميع. وقالت:

"في ظل تقلص الحيز المدني بشكل عام، شهد اليمن تراجعاً غير مسبوق في حريات النساء التي اكتسبت بشق الأنفس. يشمل هذا حق النساء في دخول سوق العمل ولعب دور محوري في تنشيط الاقتصاد مع ضمان حمايتهن من أوجه الاستغلال وسوء المعاملة. وكذلك حق الانخراط في السياسة ضمن صناعة القرار وليس المشاركة التمثيلية فقط، إضافة لحق التنظيم وتشكيل الحيز المدني بدون تحريض ضدهن؛ وحق الحصول على التعليم الجيد والنمو والازدهار؛ وحرية التنقل والحضور في جميع مناحي الحياة العامة. لا ينبغي أبداً توظيف هذه الحقوق الأساسية كأداة للضغط أو فرض النفوذ، فهي ليست للمساومة". (S/PV.9323، الصفحة 5)

ثانياً، إن مشاركة المرأة ضرورية لإحلال السلام الدائم. وسويسرا مقتنعة بذلك وتؤيد التزام المرأة بمنع نشوب النزاعات والتماصك الاجتماعي. وهناك حاجة أيضاً إلى إحراز تقدم على الصعيد المتعدد الأطراف. وتحدثت السيدة عائشاتو مونكايللا، رئيسة شبكة المنظمات التي تقودها نساء في حوض بحيرة تشاد، المجلس عندما قالت:

"أحث المجلس على التركيز على مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وتوليها أدواراً قيادية في الاستجابات الإنسانية، فضلاً عن الحوارات المجتمعية وعمليات بناء السلام ومفاوضات السلام على جميع المستويات". (S/PV.9327، الصفحة 6) وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الآليات المؤسسية لمشاركة المرأة أن تتصدى للعقبات المحددة التي تواجهها الفئات المهمشة تاريخياً، كما أشارت نيجيريا ريننتيريا وجينيث كويتياكي في الأسبوع الماضي في مناسبة نظمتها كولومبيا وسويسرا بشأن خطة العمل الوطنية الأولى لكولومبيا بشأن القرار 1325 (2000).

والحقائق واضحة - فبدون حماية المرأة من العنف وبدون منع العنف ضدها وانتهاكات ما هو مكفول لها من حقوق الإنسان والقانون

سائدة. ونرى أن المرأة عنصر فاعل وعامل رئيسي في تحقيق أهداف المجتمع، التي تشمل الحرية والاستقلال والسلام والتنمية. والتكافؤ بين الجنسين في حكومة موزامبيق هو رمز لأحدث تلك الجهود.

فلا يمكن تحقيق تلك الأهداف من دون مشاركة نشطة ومخصصة للمرأة. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على الفرص الاجتماعية والاقتصادية التي أتاحت للمقاتلات الموزامبيقيات السابقات في البلد، في سياق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تدعمها الأمم المتحدة، والتي تشكل جزءاً من بعثة الأمم المتحدة السياسية الخاصة في موزامبيق.

ويتيح تنفيذ الأدوات المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما مشاريع الحد من العنف المجتمعي، لعناصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عمليات السلام تعبئة النساء وتمكينهن من التخفيف من حدة النزاعات المحلية، ومنع التجنيد في الجماعات المسلحة، وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، بما في ذلك قدرتها على استيعاب المقاتلين السابقين. ونود أن نشدد على أهمية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المراعية للمنظور الجنساني من خلال المشاركة المجدية للمرأة في جميع مراحل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وذلك ضروري بشكل خاص لنجاح واستدامة التدخلات المتعلقة بصون السلام والأمن.

وكما هو مبين بحق في المذكرة المفاهيمية (S/2023/733)، فهناك بالفعل مجموعة متزايدة من الأدلة على أن المشاركة الهادفة للمرأة ترّجّح نجاح اتفاقات السلام وتجعلها أكثر قدرة على الصمود. وإدراكاً من موزامبيق للمساهمة التي لا غنى عنها للمرأة في السلام الدائم، فقد وضعت ونفذت عدة تدابير، بما في ذلك، أولاً، تعيين ضابطات عسكريات في مناصب رئيسية؛ ثانياً، تعزيز دور المرأة في مكافحة الإرهاب؛ ثالثاً، التشجيع على المساواة بين الجنسين وتعزيزها داخل قوات الدفاع الموزامبيقية؛ رابعاً، المشاركة النشطة للمرأة في كامل عملية تنفيذ القرار 1325 (2000). ومن البديهي أن زيادة عدد النساء في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام يعني بعثات سلام أكثر فعالية.

الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي. ونشكرهن على إحاطاتهن الشاملة، والأهم من ذلك على التزامهن بقضية القرار 1325 (2000).

خلال رئاسة موزامبيق لمجلس الأمن في آذار/مارس 2023، أكدنا أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومشاركة المرأة الهادفة والفعالة في تلك العمليات يجب أن تشكل أولويتنا الجماعية على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. ويمثل اتخاذ مجلس الأمن للقرار 1325 (2000) معلماً هاماً يبرزه بوضوح الدور التحويلي الذي يمكن أن تؤديه المرأة في العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في مسائل السلام والأمن.

وكما ورد في التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/725)، فإن مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن ومنع نشوب النزاعات وحلّها، فضلاً عن المشاركة الفعالة للمرأة في بعثات حفظ السلام، لا تزال تشكل تحدياً بعد 23 عاماً من اتخاذ ذلك القرار الهام. ولا تزال المرأة تتأثر بشكل غير متناسب في جميع الأبعاد الممكنة بالنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. لذلك فمن واجبنا أن نضاعف جهودنا الفردية والجماعية للتعجيل بالمشاركة المجدية للمرأة في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

ونرى أن الأمم المتحدة، من خلال المجلس، يجب أن تكون قدوة يحتذى بها. ويجب أن تكفل إدماج المنظور الجنساني وتعزيزه في جميع عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ومن المهم بنفس القدر ضمان أن تتخذ الأطراف في النزاعات المسلحة نفسها تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات والأطفال من العنف الجنساني.

إن التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات في فترة ما بعد النزاع أداة أساسية لتمكينهن من المساهمة في التنمية الشاملة للمجتمع، ومن خلالها في السلام المستدام. ويقع العبء على عاتقنا للتأكد من أن مشاركة المرأة في الخطة المتعلقة بالسلام والأمن فعالة وذات مغزى.

ولدينا، في موزامبيق، تجربتنا الخاصة التي تشكل إرثاً تشكل خلال 10 سنوات من كفاحنا من أجل التحرر. ولا تزال تلك الروح

الانفرادية مشكلة رئيسية في ذلك الصدد، حيث أن لها أثرا ضارا جدا على وضع المرأة ورفاه أسرتها، مما يحرمها من وجود الأفاق وفرص العمل والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من الاستحقاقات. وندعو الأمم المتحدة إلى أن ترصد بنشاط الآثار السلبية لهذه التدابير. وينبغي أن تظل تلك المشاكل وغيرها محور عمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمجلس، الذي ينبغي أن يولى لها مزيدا من الاهتمام. ومن المهم تجنب التسييس. وينبغي أن تفي إجراءات صنع القرار داخل الفريق بمتطلبات جميع الأعضاء من أجل الشفافية والاتساق.

وبصفة عامة، فإن تنفيذ قرار المجلس الرئيسي 1325 (2000) والتقييد الصارم بالولاية التي يحددها - النظر في قضايا المرأة في سياق صون السلام والأمن وفيما يتعلق بالحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس - هو الذي يضمن فعالية جهوده. ومن الضروري أن يركز المجلس على مهام محددة وأن يتجنب الازدواجية في عمل الجمعية العامة أو مجلس حقوق الإنسان أو لجنة بناء السلام.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الحالات التي تقتل فيها النساء أو يجرحن، بما في ذلك نتيجة الاستخدام العشوائي أو المفرط للقوة. وفي ذلك الصدد، لا يمكننا أن نتجاهل الحالة في غزة وتصعيد المواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية، التي ضحاياها في المقام الأول من النساء والأطفال. وحجم تلك الكارثة الإنسانية أخذ في الاتساع. وتقع النساء ضحايا لأعمال الإرهاب والضربات العشوائية على المناطق المكتظة بالسكان. وندعو أطراف النزاع إلى ممارسة ضبط النفس ووقف التصعيد والعودة إلى الحوار والتوصل إلى تسوية سياسية ودبلوماسية للنزاع الذي طال أمده. ونحن، من جانبنا، نبذل كل جهد ممكن لإنهاء إراقة الدماء من خلال جميع القنوات الممكنة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة.

ومن الأهمية بمكان تجنب التسييس في مناقشاتنا، وللأسف، لا تزال بعض الوفود تستخف بتلك القاعدة. وكما نرى، من الحيوي أن نرصد وفاء قواتنا المسلحة بالتزاماتها. ومما يؤسف له أن ممثلي المملكة المتحدة والولايات المتحدة لا يهتمان بالتحقيق في الجرائم

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام موزامبيق القوي بنص وروح القرار 1325 (2000).

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة سيما سامي بوخ، ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيدة سبولياريك إيغر، والمديرة العامة لمعهد ريو برانكو السيدة غليفانيا ماريا دي أوليفيرا، ومقدمي الإحاطات عن المجتمع المدني على إحاطاتهم وتقييمهم للحالة الراهنة.

إن روسيا، بوصفها بلداً لديه بعض التشريعات الأكثر تقدماً بشأن حماية حقوق المرأة، تؤيد مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك المفاوضات وحفظ السلام، فضلاً عن إسهامها في معالجة المسائل الأمنية وحل النزاعات المسلحة وفي الانتعاش بعد انتهاء النزاع. وتتيح هذه المشاركة إقامة علاقات أكثر استدامة وقائمة على الثقة مع السكان المحليين، وتمنع حدوث حالات جديدة من الانتهاكات ضد النساء والأطفال، وتعزز التحقيق في الحالات القائمة لهذه الانتهاكات، وتساعد على وضع تدابير لاحقة لإعادة تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم.

وينبغي تكييف شروط مشاركة المرأة في كل جانب وفي كل مرحلة من مراحل بناء السلام والعمليات السياسية بحيث تأخذ في الاعتبار خصوصيات كل حالة محددة. وينبغي أيضاً أن تكون المؤهلات المهنية للمرأة ومصالحها الشخصية من الأولويات. وفي ذلك السياق، من الضروري أيضاً ضمان أن تعمل الدول على الدفاع عن الأسرة والأمومة والقيم الأسرية التقليدية بوصفها دعائم أخلاقية لجميع المجتمعات وضامناً للتنمية الناجحة للمجتمع الآن وفي المستقبل.

إن ضمان وصول المرأة إلى الموارد والتكنولوجيا والقطاع المصرفي، في سياق الانتعاش المستدام للدول بعد انتهاء النزاع، مجال هام من مجالات التعاون. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمسائل التنمية التي تؤثر على المرأة والحد من الفقر وحصول المرأة على التعليم في البلدان التي تشهد حالات نزاع مسلح. وتمثل التدابير القسرية

في عام 2020. وأود أيضا أن أشير إلى التحذير الوارد في التقييم المكتوب الصادر في آب/أغسطس 2023 بشأن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالاستراتيجية الجنسانية التي وضعتها لجنة بناء السلام، والذي يشدد على أنه على الرغم من الزيادة في عدد النساء اللاتي يقدمن إحاطات في اجتماعات اللجنة، فإن التوصيات المحددة بشأن وضع المرأة في الميدان غير كافية وليست مفصلة بما فيه الكفاية. ونتفق مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ويود وفدي أن يعرض النقاط التالية للنظر فيها في ذلك الصدد.

أولا، من الضروري تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ولايات المجلس وصكوك الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار والمساءلة والعدالة الانتقالية والمشاركة في عمليات الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. وتقدم القرارات 2692 (2023) و 2699 (2023) و 2700 (2023) بشأن الحالة في هايتي أمثلة جيدة على المنظور الجنساني. وهي تتضمن صياغة قوية تشجع المشاركة السياسية للمرأة، وتدعو إلى إنشاء إطار لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وزيادة عدد المستشارين في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي من ذوي الخبرة المتخصصة في المسائل المتصلة بالعنف الجنساني.

ثانيا، يجب تعبئة الموارد لتدريب قوات حفظ السلام وبناء السلام، وبناء السلام من النساء والشباب، والمدافعين عن حقوق الإنسان، بغية منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتعزيز القيادة المراعية للاعتبارات الجنسانية.

ثالثا، ينبغي أن نشجع الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني على التعاون في صياغة خطط عمل وطنية بشأن القرار 1325 (2000).

وأخيرا، وكجزء من بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، أصدرنا هذا الصباح بيانا صحفيا أكدنا فيه من جديد التزامنا بالإجراءات الرامية إلى إعطاء المرأة صوتا والتعبير عن مطالبها، بهدف نهائي هو إحراز التقدم في بناء مجتمعات عادلة وشاملة وسلمية.

الجنسية المرتكبة ضد المرأة في أفغانستان والعراق، ومع ذلك يولون لسبب ما اهتماما أكبر للمسألة عندما يتعلق الأمر بالحالة في أوكرانيا. وفي الختام، نود أن نشير مرة أخرى إلى أن تهيئة بيئة آمنة لمشاركة المرأة في عمليات السلام لا يمكن تحقيقها إلا عندما نحقق الأمن العام لجميع المشاركين في العملية. وهذا النهج وحده هو الذي يمكن أن يسفر عن سلام حقيقي ودائم وطويل الأجل يراعي مصالح جميع الأطراف المعنية. ومن جانبنا، نؤكد من جديد استعدادنا للتعاون البناء مع جميع الدول بشأن مشاركة المرأة على قدم المساواة في حل المسائل المتعلقة بالأمن والتسوية السلمية للنزاعات.

السيد بيرييس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): نشكر البرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مشاركة المرأة في السلام والأمن الدوليين، من النظرية إلى التطبيق. كما نشكر الأمين العام على تقريره (S/2023/725)، ونحيط علما بالبيانات التي استمعنا إليها هذا الصباح من مقدمي الإحاطات الآخرين، الذين استمعنا إليهم بعناية.

كل عام، وخلال المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، تناقش الدول أهمية توحيد الجهود لتحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والأمنة للمرأة في عمليات الوساطة وبناء السلام، وفقا للقرار 1325 (2000) والقرارات الأخرى ذات الصلة. وعاما بعد عام، نستنتج أن الجهود المبذولة لم تكن كافية، وأن عددا هائلا من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم ما زلن يقعن ضحايا لأشكال متعددة ومتقاطعة من العنف، وأن مشاركتهن الاجتماعية والسياسية والاقتصادية محدودة، وأنهن سجينات بسبب التمييز الجنساني المنهجي.

وفي ظل تلك الخلفية، يكتسب موضوع هذه المناقشة السنوية أهمية خاصة. وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في نقل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من النظرية إلى التطبيق؟ ويساور وفدي القلق إزاء انخفاض عدد النساء اللاتي شاركن كمفاوضات أو مندوبات في عمليات السلام النشطة التي تشارك في قيادتها الأمم المتحدة. وفي عام 2022، شكلت النساء المشاركات 16 في المائة فقط، مقارنة بنسبة 19 في المائة في عام 2021 ونسبة 23 في المائة

الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وجماعات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وقيادتها. وينبغي للمجلس والأمم المتحدة عموماً تسخير تلك الشراكات كوسيلة لتعزيز مشاركة القطاعين العام والخاص في تمويل السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاع. فلدى القطاع الخاص القدرة على الاضطلاع بدور أكبر ومفيد في بناء السلام من خلال تقديم الدعم اللوجستي والمساعدة المالية والخصومات والدعم المجاني للنساء صانعات السلام كجزء من ما يليها من المسؤوليات الاجتماعية للشركات.

ثانياً، يجب على المجلس أن يهيئ بيئة آمنة للنساء المشاركات في السلام والأمن، بما في ذلك الوسيطات ودعاة المجتمع والصحفيات وحفظة السلام للقيام بعملهن، من خلال المنصات الرقمية وغير المتصلة بالإنترنت. وتستحق ممثلات المجتمع المدني وبناء السلام اللاتي يقدمن إحاطات للمجلس اهتماماً خاصاً. فينبغي للأمم المتحدة أن توفر لهن، وكذلك لأسرهن، أقصى قدر من الحماية. وفي ذلك الصدد، نكرر النداءات السابقة الموجهة إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان، بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، لوضع إطار لحماية النساء المتعاونات مع الأمم المتحدة.

إن التعاون الثنائي الفعال، فضلاً عن التعاون بين المنظمات الإقليمية، بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أمر حاسم للتعبير بالتمكين الاقتصادي للمرأة في مجال السلام والأمن ومبادرات تمكين المرأة. ولذلك، فإننا نحث على تلك الشراكات.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد التزام غانا بضمان إشراك المرأة في مبادراتنا المتعلقة بالحوكمة والسلام على جميع المستويات. وسنواصل حماية حقوقهن وتعزيز أصواتهن دعماً للجهود الرامية إلى حفز التنمية المستدامة.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على تحليلاتهم وتوصياتهم الثاقبة.

وأبدأ بالتأكيد مجدداً على دعم مالطة الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن البالغ الأهمية. وقد وصلنا الدعوة - باتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000) في تشرين الأول/أكتوبر 2000 - إلى سماع أصوات النساء في خطابات السلام والأمن. ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على ملاحظاته ونشكر مقدمي الإحاطات على العروض المتبصرة.

لقد أتيحت للمجلس الفرصة في آذار/مارس، خلال رئاسة موزامبيق، لإعادة تأكيد أهمية القرار 1325 (2000) وتقييم تنفيذه وتحديد الأهداف استعداداً لعامه الخامس والعشرين، في عام 2025 (انظر S/PV.9276). واليوم، من الواضح أنه على الرغم من أننا خطونا بعض الخطوات نحو المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة والهادفة للمرأة، لا يزال أماننا الكثير من الأميال لنقطعها.

ونرحب بإسهامات النساء من القواعد الشعبية في جدول أعمال السلام والأمن. وفي المجلس، ما زلنا نستمع إلى الإحاطات الملهمة والمفيدة للنساء الشجاعات، اللواتي أحدثن كفاحهن الجسور من أجل حقوق المرأة تغييرات كبيرة في مجتمعاتهن، وأحياناً بتكاليف شخصية هائلة. ومن الواضح أنه لا غنى عن أصوات النساء ووجهات نظرهن في جهود السلام، ولذلك ينبغي تشجيعها وحمايتها.

وغانا مناصرة قوية لمشاركة المرأة على جميع مستويات صنع القرار الوطني والإقليمي والدولي. ونعتقد أن مشاركة المرأة على قدم المساواة وقيادتها في الحياة السياسية والعامية أمران ضروريان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك السبب، ازداد عدد النساء في القيادة الغانية زيادة كبيرة مع مرور الوقت. وما زلنا ملتزمين بضمان المزيد من النمو في هذا المجال.

وعلى تلك الخلفية، تود غانا أن تسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية فيما يتعلق بكيفية ترجمة المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة والهادفة للمرأة من النظرية إلى الممارسة.

أولاً وقبل كل شيء، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز دعمه لمناهج مثل ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، الذي يجمع الدول

في التراجع. ففي عام 2022، انخفض تمثيل المرأة في عمليات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة من 23 في المائة إلى 16 في المائة فقط. ويجب على الأمم المتحدة ألا تكون قدوة يحتذى بها فحسب، بل يجب عليها كذلك أن تقي بالتزاماتها.

وفي مالي اضطلعت شبكة القيادات النسائية الأفريقية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بدور حاسم في النهوض بالحصة الجنسانية البالغة 30 في المائة. ونحت الحكومة الانتقالية بقوة على مواصلة دعم أوجه التقدم تلك.

وعلاوة على ذلك، فإن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتحسين الحماية يتطلبان نهجا تركز على الناجين. وذلك أمر بالغ الأهمية بشكل خاص عندما تتعرض الخدمات الصحية للهجوم. والسودان مثال على ذلك حيث تتعرض النساء والفتيات أثناء تنقلهن للإرهاب من خلال العنف الجنسي والجنساني.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نداءات لاتخاذ إجراء.

أولاً، إن نزع السلاح وتحديد الأسلحة في صميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأيضا الإنفاق العسكري العالمي في أعلى مستوياته. ويمكننا أن نضعف الصلات بين العسكرة والعنف الجنساني بوقف النقل غير المشروع للأسلحة والذخيرة.

ثانياً، يمكننا عكس العجز في تمويل المساواة بين الجنسين في حالات الأزمات من خلال التمويل الطويل الأجل والمرن لحقوق المرأة المحلية والمنظمات الإنسانية التي تقودها النساء.

ثالثاً، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تكفل عدم استخدام المخاطر التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان مطلقاً كذريعة لاستبعادهن. ويتوجب أن ترصد الولايات التي نأذن بها تلك المخاطر والأعمال الانتقامية وأن تستجيب لها.

ومالطة، بوصفها مشاركة في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، ملتزمة بإعلاء أصوات النساء ومتابعة توصيات المجتمع المدني، بما في ذلك إذ نضع خطة عملنا الوطنية الثانية.

إن دور المجلس في ضمان مشاركة المرأة في السلام والأمن دور حاسم. ومالطة مقتنعة، في ظل المناخ الحالي، بأن مجلس الأمن يمكن أن يتحد على مبدأ حماية جميع المدنيين في إسرائيل وغزة. ويجب أن تكون الآثار المدمرة للنزاع على النساء والفتيات محورية في مداولاتنا. وضمن مشاركة المرأة بشكل هادف في قيادة العمليات السياسية وعمليات السلام في جميع أنحاء المنطقة الأوسع، بما في ذلك ليبيا والعراق وسورية، شرط مسبق ضروري لتحقيق السلام المستدام.

إن رد الفعل العنيف ضد حقوق المرأة واضح للعيان في ما يقرب من 200 نزاع مسلح وعنف منظم يحدث في جميع أنحاء العالم. وستكون استجاباتنا للتحديات حاسمة في ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة وأمنة في جميع جوانب السلام والأمن.

لقد أضفت طالبان على السلطة منذ تولتها قبل عامين - في سياستها وممارستها - الطابع المؤسسي للاضطهاد والتمييز المنهجين ضد النساء والفتيات الأفغانيات. وتلك انتهاكات صارخة لاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، التي تلتزم بها أفغانستان. ويحذر خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة من أن الانتهاكات المتصاعدة والجسيمة لحقوق الإنسان الموجهة ضد النساء والفتيات في أفغانستان قد ترقى إلى الاضطهاد الجنساني، وهي جريمة ضد الإنسانية، ويمكن وصفها بأنها فصل عنصري جنساني.

كما يتم اختبار التزام الأمم المتحدة بالمبادئ الإنسانية الأساسية ومبادئ حقوق الإنسان في اليمن، مما يجعل من الصعب على النساء الإسهام على نحو هادف في التغيير في مجتمعاتهن. وتشكل القيود المفروضة على حرية المرأة في التنقل والتعبير والحظر المفروض على النساء العاملات في الأمم المتحدة وفي المنظمات غير الحكومية انتهاكا لحقوق المرأة الإنسانية الأساسية. وتتطلب تلك القيود أكثر من الحلول البيروقراطية. فيجب أيضا معالجتها بوصفها سياسات تضيي الطابع المؤسسي على التمييز المنهجي بين الجنسين.

وعلى الرغم من أن جميع أشكال العنف الجنساني آخذة في الازدياد، فإن التقدم المحرز في مشاركة المرأة في عمليات السلام آخذ

ثالثاً، يجب أن نكافح بقوة الهجمات على حقوق النساء والفتيات. وهنا أذكر على سبيل المثال أفغانستان، حيث تتعرض حقوقهن لانتهاكات جسيمة ومنهجية. ويقع على جميع الدول الأعضاء واجب احترام الالتزامات الدولية التي تعهدت بها، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

رابعاً، يجب أن نكافح جميع أشكال العنف الجنسي والجسدي في أوقات النزاع. فقد ذكر الأمين العام في تقريره (S/2023/725) أنه على مدى السنوات الخمس الماضية، ازداد عدد النساء والفتيات اللواتي يعشن في البلدان المتأثرة بالنزاعات بمقدار النصف. وفي السودان، كما سبق وسمعنا هذا الصباح، فضلاً عن في العديد من ميادين النزاع الأخرى، تتعرض النساء والفتيات لهذه النزاعات وللعنف الذي يُستخدم أحياناً كأسلوب من أساليب الحرب.

ورداً على ذلك، يجب أن نكافح إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب وأن نلبي احتياجات الضحايا، أولاً بضمان حصولهن على الرعاية والخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وتكرر فرنسا أيضاً دعماً للمحكمة الجنائية الدولية في تحقيقاتها حول العنف الجنسي المرتكب في أوقات النزاع. كما تشجع فرنسا المجلس على معاقبة مرتكبي أعمال العنف هذه.

وستواصل فرنسا دبلوماسيتها النسوية وعملها من أجل تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال خطة عملها الوطنية الثالثة. ويشيد بلدنا بالنساء اللواتي يعملن، في إطار الحكومات والمجتمع المدني وعلى جميع مستويات المسؤولية، على صون السلام والأمن. كما تشجع فرنسا، بوصفها عضواً في الفريق المعني بالالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، الأعضاء الجدد المنتخبين في المجلس على الانضمام إلى هذه المبادرة.

وأخيراً، أود أن أضم صوتي إلى صوت منظمات المجتمع المدني التي دعت المجلس إلى مكافحة أي محاولة للتخويف أو الانتقام ضد النساء اللواتي يدلين بشهادتهن بشجاعة أمام هذه الهيئة. وقد مثلت هؤلاء النساء، في عام 2022، حوالي نصف الأشخاص المدعويين

وفي الختام، أود أن أقتبس من السيدة ياسمين الإرياني، التي قدمت إحاطة للمجلس في أيار/مايو، عن التراجع غير المسبوق في حقوق وحرية المرأة اليمنية التي اكتسبتها بشق الأنفس. وقالت: "لا ينبغي أبداً توظيف هذه الحقوق الأساسية كأداة للضغط أو فرض النفوذ، فهي ليست للمساومة..." (S/PV.9323، صفحة 5)

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): أشكر البرازيل على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، والأمين العام على افتتاح جلستنا هذا الصباح، والمتكلمين على أفكارهم النبيرة.

مع اقتراب الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس، تتعرض حقوق النساء والفتيات لهجمات مثيرة للقلق. ورداً على ذلك، يتوجب علينا تنفيذ القرارات العشرة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي اتخذها مجلس الأمن، بأبعادها كافة، بدءاً من القرار 1325 (2000) الذي اتخذ قبل 23 عاماً تقريباً، ووصولاً إلى القرار 2493 (2019). وأود هنا أن أشدد على أربع نقاط.

أولاً، يجب أن نضمن مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية في منع نشوب النزاعات وفي بناء السلام. وفي هذا المنظور، تؤيد فرنسا تعزيز مشاركة المرأة وحمائتها في بعثات الأمم المتحدة وعملياتها. وتحقيقاً لتلك الغاية، يمول بلدنا تدريب الموظفين والمستشارات على القضايا الجنسانية، كما ندعم المبادرات التي تشجع المرشحات لجميع تلك المناصب. وعلاوةً على ذلك، نحن بحاجة إلى إشراك المرأة بدرجة أكبر في محادثات السلام والاستجابة الإنسانية. فنعلم أنّ مشاركتها تحسّن الظروف المفضية إلى تحقيق السلام الدائم بشكل ملحوظ. ومن الضروري استحداث أحكام متعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ضمن اتفاقات السلام.

ثانياً، يجب أن نعزز الإجراءات التي تصبّ في صالح حقوق النساء والفتيات، قبل النزاع وأثناءه وبعده. وفي هذا الصدد، تلتزم بلدنا بزيادة تمويل المنظمات النسوية، من خلال صندوق مخصص لذلك قمنا بزيادة تمويله إلى 250 مليون يورو على مدى السنوات الخمس المقبلة.

والتخفيف من تعرّض المرأة في الوحدات لأعمال العنف الجنساني والاستغلال الجنسي. وتؤيّد ألبانيا بقوة الهدف الذي حدده الأمين العام المتمثل في إحداث تحول جذري في مشاركة المرأة في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام خلال العام المقبل.

ويتعيّن علينا أن نعطي المجتمع المدني صوتاً مسموعاً في مجلس الأمن. كما علينا أن نعمل أكثر على إدراج عمل المرأة على مستوى القاعدة الشعبية في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتظل ألبانيا، بوصفها عضواً في الفريق المعني بالالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، وعضواً في مجلس الأمن قرن أقواله بالأفعال خلال فترات رئاسته للمجلس، ملتزمة بإعلاء صوت المرأة ومتابعة توصيات المجتمع المدني الموجهة إلى مجلس الأمن. وفي ذلك السياق، أود أن أشير إلى توصيات السيدة بنون والسيدة مودي والسيدة خوان بشأن حالة النساء والفتيات - في كلٍّ من أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان - اللواتي دعون إلى توفير الحماية من الاضطهاد الجنساني، والحماية من جميع أشكال العنف الجنسي، وإشراك المرأة في مبادرات بناء السلام.

واسمحوا لي أن أشدد على أنّ الحكومة الألبانية تركّز كل التركيز على السياسات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة بشكل هادف في الحياة العامة. فوفقاً لخريطة المرأة في السياسة: 2023، وهي خريطة عالمية وضعتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد البرلماني الدولي، تحتل ألبانيا المرتبة الأولى في حصة الوزيرات في مجلس الوزراء، والمرتبة الثانية والأربعين في ما يتعلق بالنسبة المئوية للنساء في البرلمان، في تحسّن بـ 12 مرتبة مقارنة بعام 2021. ويُعتبر تمثيل المرأة الألبانية في السياسة اليوم أعلى من المعدّل السائد في الاتحاد الأوروبي. كما يتحسن ترتيب ألبانيا على المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين بشكل مستمر وملحوظ. فقد صنّف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن الفجوة بين الجنسين لعام 2023 ألبانيا في المرتبة السابعة عشرة من بين 146 بلداً.

وإذ نقرب من نهاية ولايتنا في مجلس الأمن، وبما أنّ هذه المناقشة المفتوحة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن هي آخر مناقشة

بموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت. وبالتالي، فإنّ المساهمة التي يقدّمها ليست قيمةً فحسب، بل ضروريةً لعمل هذه المؤسسة أيضاً. السيد سياسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على عرضه الشامل. إنّ ألبانيا تدعم بقوة عمله وجهوده للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد العالمي. كما أشكر مقدمات الإحاطات اليوم، السيدة بحوث، والسيدة إيغر، والسيدة دي أوليفيرا، والسيدة الكارب على ملاحظتهنّ وعلى مساعدتنا في فهم مرحلة التنفيذ الحالية وتحديات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل أفضل.

لقد أحرزنا تقدماً ملحوظاً في ميدان المرأة والسلام والأمن. ولكنّ الانتقال من التنظير إلى التطبيق لا يخلو من عقبات. فتقرير الأمين العام يبيّن أنّ المرأة لا تزال مستبعدة من عمليات السلام بشكل منتظم، بما في ذلك في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي بناء السلام وحفظه، بينما لا يزال الإفلات من العقاب على الفظائع المرتكبة ضد النساء والفتيات سيّد الموقف. وتوفر التجارب الفريدة للمرأة كقائدة وعاملة للتغيير وجهات نظر أساسية في حل النزاع وبناء السلام وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع. فحيثما تشارك المرأة في عملية السلام، يدوم السلام لفترة أطول. فلا بدّ من بذل جهود متضافرة لسدّ الفجوة وضمان مشاركة المرأة مشاركةً مؤثرةً في عمليات السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، يجب على الحكومات والمنظمات مواصلة ممارساتها مع القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة وإنشاء آليات مؤسسية ملائمة للانتقال من النظرية إلى التنفيذ الفعال.

ثانياً، نحن بحاجة إلى تغيير جذري لتحدي الأعراف المجتمعية ونماذج الأعمال التجارية، فالقضاء على الممارسات التمييزية وضمان المساواة في وصول المرأة إلى الفرص على جميع المستويات.

ثالثاً، نحتاج، في الأمم المتحدة، إلى التشجيع على تدريب جميع عناصر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مراعاة الفوارق بين الجنسين، وزيادة عدد هذه التدريبات، من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للمرأة

وأخيراً، تشدد توصياتها على أهمية معالجة مسائل من قبيل حالات الطوارئ الصحية والاستقرار الاقتصادي والأمن الغذائي.

وتؤكد تلك الاقتراحات بوضوح أهمية تلبية الاحتياجات الأساسية للنساء والفتيات لمعالجة الأسباب الجذرية لنقص تمثيلهن واستبعادهن من المشاركة في مساعي تحقيق السلام والأمن. ويتماشى ذلك مع النهج الشامل الذي تتبناه اليابان منذ أمد طويل إزاء التعاون الدولي الرامي إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في مختلف المجالات، بما فيها التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي وحقوق الإنسان والقيادة والمعايير والتشريعات على الصعيد العالمي. واليابان ملتزمة بتلك الجهود.

وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تكون خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أداة شاملة لتتبع الإجراءات والتنفيذ استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن، لا سيما بشأن المشاركة. ويسعدني أن أشهد تزايداً في عدد الدول الأعضاء التي تعتمد هذه الخطط، التي ينطوي معظمها على إطار للرصد، على النحو المبين في التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/725). وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد خطة عمل وطنية للامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة وتنفيذ تلك الخطة.

وعلاوة على ذلك، تشكل المشاركة العنصر الرئيسي الأول في خطة العمل الوطنية الحالية لليابان، وهي الثالثة، التي صيغت بالتشاور الوثيق مع منظمات المجتمع المدني وعمامة الجمهور. وأود أيضاً أن أبرز أن خطة العمل الحالية تقر على وجه التحديد بأهمية تقديم الدعم للناجين من أعمال العنف الجنسي والجنساني والعنف المرتبط بالنزاع، بما في ذلك الأفراد من مختلف الأنواع الاجتماعية والأقليات الجنسية.

وكما ذكرت من قبل، تتطلب مشاركة المرأة في مساعي تحقيق السلام والأمن اتباع نهج كلي. وينطبق ذلك على الجهود التي تبذلها كافة الدول الأعضاء على الصعيد الوطني. وعززت اليابان إمكانية وصول المرأة إلى المناصب القيادية في المؤسسات السياسية، وكذلك في المؤسسات القضائية والأمنية والدفاعية من خلال الخطة الأساسية

نشارك فيها، أود أن أؤكد من جديد أن المرأة والسلام والأمن كانت إحدى أولوياتنا الرئيسية في المجلس. وقد بذلنا قصارى جهدنا لكفالة إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إدماجاً كاملاً وهدافاً في جميع جوانب عمل المجلس، بما في ذلك بإعطاء مقدمات الإحاطات الإعلامية القادّمة من المجتمع المدني أولوية المشاركة بشكل هادف وأمن في المجلس. كما يشرفنا العمل كمنسّق لمبادرة الالتزامات المشتركة لعام 2023 والتعاون عن كثب مع البلدان الأخرى ذات التفكير المماثل التي تؤمن بما للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من قدرة على إحداث تغيير لتمكين مجلس الأمن من تنفيذ ولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين تنفيذاً كاملاً.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر البرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة التي تركز على مشاركة المرأة في مساعي تحقيق السلم والأمن الدوليين. وأشكر بصفة خاصة معالي السيد ماورو فييرا، وزير خارجية البرازيل، على ترؤسه هذه المناقشة. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومقدمات الإحاطات الأخريات على إحاطاتهم الشاملة.

تلتزم اليابان، بصفتها من الموقعين على بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، بإعلاء صوت المرأة ومتابعة التوصيات التي يقدمها المجتمع المدني إلى مجلس الأمن. ومن جانبنا، دعت اليابان، في المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام التي عُقدت خلال فترة رئاستها في كانون الثاني/يناير من هذا العام (انظر S/PV.9250)، السيدة دياغو ندياي، رئيسة الشبكة المعنية بالسلام والأمن من أجل المرأة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى تقديم إحاطة للمجلس. وأنا ممتن لما قدمته من توصيات عملية عديدة إلى المجلس، وأود أن أبرز بعضها الآن.

أولاً، إنها تدعو إلى الاستثمار في البشر، مع التركيز بشكل خاص على النساء والفتيات، لكفالة شمول كافة عناصر المجتمع، مما سيؤدي إلى بناء مؤسسات قادرة على الصمود وفعالة.

ثانياً، إنها تحث الحكومات على إعطاء الأولوية لتطوير الهياكل الأساسية المجتمعية وتوفير الضروريات الأساسية لتلبية احتياجات الفئات السكانية الضعيفة.

أعيننا المهمة الهامة المتمثلة في حماية حقوق المرأة ومصالحها وتعزيز مشاركتها حتى يتمكن النساء من الاضطلاع بدور أكبر في صون السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أتشاطر مع الزملاء الملاحظات الأربع التالية.

أولاً، يجب أن نلتزم بمنع نشوب النزاعات وحلها بطريقة شاملة. ويشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/725) إلى أن تدهور الحالة الأمنية على الصعيد العالمي يشكّل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق المساواة بين الجنسين. ففي الشرق الأوسط، أدى تجدد القتال إلى مقتل أكثر من 7 000 شخص، معظمهم من النساء والأطفال. وفي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، تسبب الإرهاب والنزاع المسلح والعنف المسلح في سقوط الضحايا في صفوف النساء والأطفال على وجه الخصوص. وندعو المجتمع الدولي إلى إبداء شعور أكبر بإلحاح الأمر والتعجيل بتعزيز التسوية السياسية للمسائل الساخنة ذات الصلة بالنزاع وكفالة حماية المرأة من العنف وتعزيز شعورها بالأمن وتهيئة بيئة سلمية وهادئة للنهوض بها. وفي ذلك الصدد، ينبغي لمجلس الأمن بصفة خاصة أن يؤدي واجبه في اتخاذ إجراءات جماعية مسؤولة وهادفة لمعالجة الأزمة الراهنة في فلسطين وإسرائيل والتشجيع على وقف الأعمال العدائية بغية تهيئة الظروف اللازمة لتوفير الحماية الفعالة للمدنيين، بمن فيهم النساء.

ثانياً، يجب أن نلتزم بتطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين. وقد قال الأمين العام غوتيريش ذات مرة إن القيادات النسائية ضرورية لكفالة السلام والتقدم للجميع. ونشيد بإخلاص بالنساء اللاتي بادرن للتدخل في مناطق النزاع. ونعرب عن تقديرنا الكامل لمشاركتهن النشطة في جهود الوساطة والحالات التي تتعرض فيها سلامتهن الشخصية للخطر. وفي السنوات الأخيرة، أطلقت الأمانة العامة عدداً من المبادرات الإيجابية لزيادة نسبة النساء اللاتي يتولين مناصب عليا ورئاسة البعثات، وهو ما تشيد به الصين.

وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة إدماج المنظور الجنساني في جميع مراحل عمليات السلام وإفساح المجال كاملاً للمزايا الفريدة التي

الخمسية المطبقة على نطاق الحكومة بأكملها للمساواة بين الجنسين التي تتضمن أهدافاً محددة بالأرقام. وترصد الإدارات والوكالات الحكومية ذات الصلة التقدم المحرز وتتخذ الإجراءات اللازمة لسد أي ثغرات.

وعلى الصعيد الإقليمي، تشارك اليابان في قيادة فريق الخبراء العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع للاجتماع الموسع لوزراء دفاع رابطة أمم جنوب شرق آسيا - وهو أحد منابر الرابطة وشركائها الثمانية في الحوار. وقد أنشأ الرئيسان المشاركان منبرا للمرأة والسلام والأمن في إطار ذلك الفريق، وساهما، من خلال تبادل الممارسات الجيدة ودعوة الخبراء البارزين، في زيادة الوعي بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك أهمية المشاركة المجدية لحفظة السلام من النساء في العمليات الفعالة.

وأخيراً، أود أن أشير إلى أن السيدة كاميكواو يوكو قد تولت في أيلول/سبتمبر من هذا العام منصب وزيرة خارجية اليابان. وقد عملت على تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على نطاق واسع حتى قبل أن تصبح وزيرة للخارجية وأنشأت رابطة برلمانية معنية بالمرأة والسلام والأمن في اليابان العام الماضي. وسواصلت تحت قيادتها بذل قصارى جهدها لكفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة وتوليها أدوار قيادية في عمليات السلام بالاشتراك مع جميع الجهات صاحبة المصلحة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بعقد جلسة اليوم الهامة تحت الرئاسة البرازيلية. ونشكر الأمين العام غوتيريش ومقدمات الإحاطات على إحاطاتهم.

هناك قولان مأثوران في الصين مفادهما أن "النساء يحملن نصف السماء" و "النساء يتمتعن بنفس كفاءة الرجال". وقبل أكثر من 20 عاماً، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع قراره 1325 (2000)، موضحاً أن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة أمر أساسي للنهوض بالسلام والأمن. وإزاء الخلفية الحالية للنزاعات العالمية المتعددة، سيساعدنا استعراض تنفيذ القرار 1325 (2000) في أن نضع نصب

والتعاون الثلاثي، وتشجيع زيادة تدفقات رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا إلى البلدان النامية بغية تضييق الفجوة في تنمية المرأة بين البلدان.

لقد كانت الصين على الدوام مدافعة عن المساواة بين الجنسين، ومؤيدة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ومساهمة في قضية تنمية المرأة على الصعيد الدولي. وقد أرسلنا أكثر من 1 000 من حفظة السلام الإناث إلى الأمم المتحدة، وتعاوننا مع اليونسكو لإنشاء جائزة اليونسكو لتعليم الفتيات والنساء، ومولنا الرعاية الطبية والتعليم للنساء والفتيات في البلدان النامية، وأدمننا التبادلات والتعاون بشأن قضايا المرأة في منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا ومنتدى التعاون بين الصين والدول العربية، من بين آليات أخرى للتعاون المتعدد الأطراف. وهذا الأسبوع، افتتح المؤتمر الوطني الثالث عشر للمرأة في بكين، بحضور أكثر من 1 800 مندوب من جميع أنحاء الصين اجتمعوا في العاصمة لمناقشة تنمية شؤون المرأة في الحقبة الجديدة. والصين مستعدة لتعزيز الشراكات مع مختلف الأطراف، من خلال تنميتها الذاتية ومن خلال التعاون الدولي، لتحقيق المزيد من التقدم والإنجازات في قضية المرأة العالمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. والأضواء الومضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتحدثين ليختتموا ملاحظاتهم بعد أربع دقائق. أعطي الكلمة الآن لوزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا.

السيدة بانديرا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تتقدم بالشكر لجمهورية البرازيل الاتحادية على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمناقشة كيف يمكننا أن نعمل بفعالية على الانتقال من النظرية إلى الممارسة لتعزيز مشاركة المرأة في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ونعرب عن تقديرنا للعروض المفيدة التي قدمها جميع مقدمي الإحاطات هذا الصباح.

تجلبها المرأة إلى طاولة المفاوضات، وإزالة العقبات غير الضرورية التي تحول دون مشاركة المرأة على قدم المساواة في جهود الوساطة والتفاوض، مما يمنحها سلطة أكبر في عملية صنع القرار.

ثالثا، يجب أن نعمل على إعمال حقوق المرأة في التمكين الاقتصادي والتنمية. وتلك ليست طريقة مؤكدة لتحقيق المساواة بين الجنسين فحسب، بل وشرطا متأسلا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي رواندا، ساعدت تكنولوجيا جونكاو الصينية العديد من المزارعات في أن يصبحن رائدات أعمال. وفي جزر سليمان، أتاح توفير قوارب الصيد وإنشاء أسواق المزارعين - وكلاهما في إطار برامج المعونة الصينية - للنساء المحليات فرصا جديدة لتوليد الدخل وتكوين الثروات. وفي نيبال، لم تحصل المرأة الريفية على قروض لتخفيف حدة الفقر من الصين فحسب، بل وقامت الصين بتنويع مصادر دخلها وتحسين وضعها الاجتماعي بفضل مهاراتها. وتوضح تلك الأمثلة تماما أن التنمية هي المفتاح الرئيسي لحل جميع المشاكل والسبيل الأساسي لتحسين وضع المرأة. وينبغي للمجلس والمجتمع الدولي أن ينفذا مفهوم التنمية من أجل السلام، وأن يعززا تمكين المرأة على أساس التنمية، وأن يهيئا ظروفًا أفضل للمرأة لتعزيز قدراتها الذاتية.

رابعا، يجب أن نلتزم بتعزيز التعاون والشراكة على المستوى العالمي. فكما يقول المثل، كلما زاد عدد العاملين خف الحمل. ولا يمكن الوفاء بوتيرة أسرع بالالتزامات الواردة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بدون إسهام قوي من منظومة الأمم المتحدة بأسرها وجميع الشركاء الدوليين والإقليميين. ونأمل أن تقوم منظمات مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بزيادة إثراء وتحسين مجموعة الأدوات وخريطة الطريق لتنمية المرأة من أجل التصدي بفعالية للتحديات التي تواجهها، بما في ذلك الفقر والتمييز والعنف والفجوة الرقمية القائمة على نوع الجنس. وندعو المجتمع الدولي إلى المساعدة بنشاط في إعادة بناء مناطق النزاع وزيادة الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم والتدريب بغية تحسين حالة المرأة. وندعو إلى تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب،

سنوية خاصة بالشباب والنساء بشأن حل النزاعات والوساطة والتفاوض للنساء من البلدان المتأثرة بالنزاعات. وبعض المتدربات أصبحن الآن عضوات في مبادرات بناء السلام في بلدانهم المختلفة. ونعرب عن تقديرنا حقا للشراكات التي أقمناها مع شبكة القيادات النسائية الأفريقية وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة - منبر الاتحاد الأفريقي للوسيطات - ومع حكومة النرويج.

وعلى نفس المنوال، نشيد بجهود الأمين العام، على النحو المبين في مبادرة العمل من أجل تعزيز حفظ السلام والاستراتيجية الموحدة للمساواة بين الجنسين، التي توصل النهوض بشكل إيجابي بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويسرنا الإشارة إلى إسهام حفظة السلام النساء من جنوب أفريقيا مما يحدث فرقا على أرض الواقع عند نشرهن في البعثات. ومن بين هؤلاء أفراد متقنيات مثل الرائدة فيليبيا ثوبيك مسوان، التي عملت سابقا منسقة للدعم الناري في لواء التدخل التابع لقوة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والمقدمة مارثا ماسانغو، رئيسة خلية الاستخبارات التابعة للواء التدخل التابع لقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والرائدة سيتيباتسو بيرل بلوك، مسؤولة عمليات المعلومات في البعثة، التي حصلت على جائزة الأمم المتحدة داعية المساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين لعام 2017؛ والمقدمة فولوفيتو كوتر، قائدة وحدة جهاز شرطة جنوب أفريقيا في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي تم تكريمها مؤخرا لقيادتها الممتازة التي تقدمها لزملائها.

وختاماً، وفي ضوء مناقشاتنا بالأمس بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين (انظر S/PV.9451)، أود أن أנוه بالدور الأساسي الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في البحث عن السلام المستدام. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على التضامن بين المجتمعات المحلية الذي صاغته منظمة "نساء الشمس"، في فلسطين، ومنظمة "المرأة تصنع السلام"، في إسرائيل، بهدف حث الأطراف على الدخول في حوار والتماس الدبلوماسية للتوصل إلى سلام عادل وشامل ومستدام. هذه الشراكات هي مثال على النشاط الإيجابي والقيادة

تعتقد جنوب أفريقيا أنه بينما نستعد للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد القرار 1325 (2000)، ثمة حاجة إلى تعزيز الجهود الدولية للتركيز على تنفيذ الالتزامات التي قطعت للنهوض بمشاركة المرأة في جميع عمليات السلام. وقد وجهنا نفس الدعوة في عام 2019، عندما اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار 2493 (2019)، على النحو الذي اقترحته جنوب أفريقيا (انظر S/PV.8649). لذلك، من المحبط أن نلاحظ أن النسبة المئوية للنساء المشاركات في مفاوضات السلام اليوم تبلغ 19 في المائة في العمليات التي تقودها الأمم المتحدة، لتتخف من 23 في المائة في عام 2020. ونعتقد أن اتفاقات السلام تكون أكثر استدامة عندما تتواجد النساء على الطاولة. ويشير تقرير الأمين العام (S/2023/725) إلى عدة إجراءات ملموسة يمكن أن نتخذها نحن الدول الأعضاء لعكس مسار ذلك الاتجاه، وتوافق جنوب أفريقيا إلى حد كبير على المقترحات. كما نشير إلى أن البيئة الأمنية العالمية الراهنة قد تسهم في عكس مسار التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد دعوتنا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان تحقيق السلام في الحرب بين إسرائيل وغزة، وفي النزاعات في القارة الأفريقية، وفي النزاع بين روسيا وأوكرانيا. وفي هذا السياق، من المثير للقلق أن عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن في البيئات المتأثرة بالنزاع قد ارتفع بنسبة 50 في المائة في عام 2022 مقارنة بعام 2017، بسبب تزايد عدد النزاعات المسلحة منذ ذلك الحين.

وقد حاولنا في جنوب أفريقيا القيام بدورنا. وأطلقنا منتدى جيرترود شوب للحوار السنوي في عام 2015 وشبكة النساء الوسيطات لتدريب مجموعات من المفاوضات الأفريقيات ومراقبات السلام. وقد أسهم التدريب إسهاما هائلا في جمع النساء في المجتمعات المحلية معا ويضع أهدافا للمشاركة المباشرة للمرأة في وفود السلام وأفرقة التفاوض. وقد أظهرت تلك المبادرة كيف يمكن للمرأة إن تم تمكينها أن تسهم في تحقيق السلام والاستقرار وأن تدعم النساء الأخريات اللاتي يعشن في ظروف هشة. وتساهم جنوب أفريقيا أيضا في تدريب النساء وبناء قدراتهن في عمليات السلام على الصعيدين القاري والمحلي. فنحن نقدم برامج تدريبية

العامل الأول هو تحقيق المساواة بين الجنسين. ويرتبط عدم إحراز التقدم في تعزيز المساواة بين الجنسين ارتباطاً وثيقاً بعدم فهم الدور الأساسي الذي تؤديه المساواة بين الجنسين في تحسين السلم والأمن العالميين. ولمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، يجب أن نعتمد نهجاً عالمياً وأن نتخذ إجراءات متضافرة داخل جميع الهيئات المتعددة الأطراف، بما في ذلك، الأمم المتحدة بالطبع. وإذا كان الرجال من يخوضون الحروب، فلنجعل النساء عوامل لتحقيق السلام. ولكن لا يخطئ أحد، فإن أي عمل نحو المساواة بين الجنسين لا يكتمل بدون مشاركة الرجال والفتيان في الخطة المناصرة للمرأة.

والعامل الثاني هو حماية حقوق الصحة الجنسية والإنجابية. إن السماح للنساء والفتيات باتخاذ قرارات مستقلة بشأن أجسادهن خطوة أساسية في تحقيق المساواة بين الجنسين وفي السماح للنساء والفتيات بالمشاركة في عمليات السلام. إن توفير المعلومات والتثقيف بشأن حقوق الصحة الجنسية والإنجابية وإمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية يخلق مجتمعات أكثر عدلاً ومرونة ودواماً يمكن فيها لجميع النساء اتخاذ قرارات بشأن مستقبلهن.

وبما أن أزمة جديدة في الشرق الأوسط تقوض السلام والأمن العالميين، فإن الحاجة إلى إحراز تقدم في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تظل أكثر أهمية من أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية إندونيسيا.

السيدة مارسودي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن ما حدث في غزة في الأسبوع الماضي يعبر عن واقع اليوم. فأكثر من 60 في المائة من قتلى الهجوم على المدنيين هم من النساء والأطفال. ويجب أن أكون صادقة: على الرغم من الجهود العالمية للتمكين والدعوات إلى المساواة، فإن واقع المرأة لا يزال بعيداً عن المثالية. إن النساء في العديد من أركان العالم هن أول ضحايا غياب السلام وانتشار انعدام الأمن. وينبغي أن يكون هذا نداءً إيقاظاً مؤلماً للمجتمع العالمي وأن يحفزنا على زيادة الاستثمار في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

المهمة من قبل النساء اللواتي يسعين لإيجاد حل في سياق الاحتلال المستمر لفلسطين. ونشجع هؤلاء النساء على مواصلة تضامنهن في خضم الشدائد والأزمة السياسية والأمنية المتفاقمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والشؤون الأوروبية في لكسمبرغ.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): تشكر لكسمبرغ الرئاسة البرازيلية على عقد هذه المناقشة المفتوحة وتؤيد تأييداً تاماً البيانات التي سيدلى بها باسم الاتحاد الأوروبي، ومجموعة الأصدقاء المعنيين بالمرأة والسلام والأمن، ومجموعة السياسة الخارجية الموسعة المناصرة لقضايا المرأة.

إننا إذ نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000)، يجب أن نقر بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولا تزال النساء والفتيات يواجهن العديد من التحديات التي تحول دون مشاركتهن في عمليات صنع القرار. ويستمر استبعادهن في كثير من الأحيان من جهود منع نشوب النزاعات وحلها. لقد حان الوقت للعمل حتى يتسنى نقل المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام من التنظير إلى التطبيق، على كل المستويات وفي جميع مراحل عمليات صنع القرار المتعلقة بالسلام والأمن.

وينبغي إذن أن نتساءل حقا ما الذي يمكننا أن نفعله أكثر من ذلك وكيف يمكننا أن نتصرف بشكل مختلف حتى يتسنى تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والفتيات. أولاً، لنقدم إجابات فعالة لهذه الأسئلة.

إن دعم لكسمبرغ لتعزيز دور النساء كعناصر فاعلة لتحقيق السلام جزء من سياستنا الخارجية النسوية وخطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، التي أطلقت في عام 2018 ويجري حالياً تمديد العمل بها. وللسماح بمشاركة أكبر للنساء، على اختلاف مشاربهن، في تحقيق أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز، علينا أن نأخذ في الحسبان عاملين رئيسيين.

ثالثاً، يجب أن نعزز تعليم المرأة. فلا يزال التعليم الأساس لكسر الحواجز وزيادة مشاركة المرأة في المجتمع. بيد أن أكثر من 80 في المائة من النساء والفتيات في سن الدراسة في أفغانستان لا يذهبن إلى المدرسة. وهذا أمر يبعث على القلق الشديد. إن التعليم الشامل للجميع هو حجر الأساس لمستقبل أفضل لأفغانستان. ولذلك، تعمل إندونيسيا جاهدة لتعزيز حصول النساء والفتيات الأفغانيات على التعليم. ولا تزال إندونيسيا ملتزمة بتوفير المنح الدراسية والتدريب للمرأة الأفغانية وتواصل بناء بيئة مواتية ومجتمع شامل للجميع من أجل السلام الدائم في أفغانستان.

لا يمكن رسم الطريق نحو السلام والأمن على صعيد العالم إلا من خلال المشاركة الكاملة للمرأة. وستظل إندونيسيا في طليعة من يرسمون هذا الطريق نحو مستقبل أفضل لنا ومستقبل أفضل للمرأة معاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدرجين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة واستئنافها بعد رفع الجلسة 9453، المقرر عقدها بعد ظهر اليوم.

علقت الجلسة الساعة 13/00.

تشكل النساء نصف سكان العالم. ولذلك، يجب أن ينظر إلى المرأة على أنها جزء لا يتجزأ من الحل وعنصر فعال من عناصر السلام. واليوم، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، يجب أن نعيد إحياء الفهم الأساسي لمشاركة المرأة. ويجب ألا ينظر إلى تمكين المرأة وإشراكها على أنه عبء، بل على أنه استثمار - معيار عالمي ينبغي للجميع السعي إلى تحقيقه. إن التمكين الهادف للمرأة ومشاركتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يعززان قدرة المجتمع على الصمود، ويسهمان في تحقيق قدر أكبر من السلام. وقد رأيت ذلك بأمر عيني - الإسهام الإيجابي لحفظة السلام من النساء في الميدان.

ثانياً، يجب أن نستثمر في قيادة المرأة في عمليات السلام. تظهر البيانات أن مشاركة المرأة تزيد من احتمال إبرام اتفاقات سلام. ومع ذلك، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في عمليات السلام وغالباً ما تكون غير مجهزة للأدوار التي تضطلع بها في سيناريوهات النزاع. ولذلك، علينا زيادة الاستثمار في دور المرأة، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة، لكفالة بيئة آمنة ومواتية للمرأة لكي تتجح وتزدهر في عمليات السلام على الصعيد العالمي.